فلسفة الفكر المالي

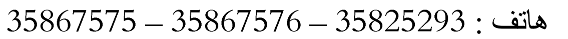
تأليف:

الدكتور / عبد المنعم فوزي

الكتاب: فلسفة الفكر المالي
الكاتب: د. عبد المنعم فوزي
الطبعة: **2018**



الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)
5 ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف : 35825293 – 35867576 – 35867575
فاكس : 35878373



دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر

فوزي ، د. عبد المنعم
فلسفة الفكر المالي / د. عبد المنعم فوزي
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
110 ص، **18** سم.
الترقيم الدولى: **7 – 616 – 446– 977– 978**
أ – العنوان رقم الإيداع : **25366 / 2018**

فلسفة الفكر المالي





مدخل

لدراسة فلسفة الفكر المالي

إن الاتجاه لدراسة تطور الفكر المالي حديث نسبيًا، فهو لم يبدأ بصورة واضحة إلا منذ منتصف القرن التاسع عشر. والحقيقة أن الاتجاهات الحديثة لدراسة تطور الفكر الاقتصادي والسياسي هى التي أثارت كثيرًا اهتمام الكاتب بدراسة تطور الفكر المالي.

ولعل في دراسة تطور الفكر المالي ما يفيد طالب المالية الحديث عن طريق تعريفه بتطور العلم الذي يدرسه، والمساهمة التي أداها ويؤديها علمه في مجرى الفكر الإنساني العام، وذلك لما هناك من صفة استمرار تربط القديم بالحديث من الفكر من جهة، ولما الفكر المالي من أثر في تكييف السياسة المالية من جهة أخرى.

وسنهتم في دراستنا هنا لتطور الفكر المالي ببحث مجال علم المالية العامة وطرائقه، والعلاقة بين المالية والاقتصاد والسياسية، والمكانة التي تحتلها النظرية المالية في التطور الاجتماعي. وسنولى اهتمامنا بصفة خاصة إلى أولئك الأفذاذ من الماليين القدامى الذين كان لأفكارهم وتعاليمهم أثر بارز فيما وصلت إليه النظرية المالية اليوم.

الفصل الأول

بداية الفكر المالي

يرجع تأخر تطور الأفكار المالية عند القدماء إلى أسباب سيكولوجية أو تقديرية، وكذا أسباب موضوعية.

أما الأسباب السيكولوجية أو التقديرية؛ فهى ترجع في الغالب إلى اتجاه المفكرين القدماء للنظر بدون احترام إلى ماديات الحياة بصفة عامة،

وسيطرة الدولة المطلقة في العهود القديمة، ما جعل المفكرين يتجهون نحو الجدل السياسي، وبساطة الحياة الاقتصادية وقتذاك وعدم تعقدها مما لم يشغل الأذهان بالشئون الاقتصادية والمالية. أما الأسباب الموضوعية فهي تنحصر في قلة الظواهر الاقتصادية وضآلة وزن الاعتبارات المالية البحتة.

الحضارات الأولى

تدل الأبحاث والدراسات الأركيولوجية أنه بجانب الحضارة المصرية القديمة، فإن كثيرًا من الحضارات الأولى كالحضارة الفينيقية وغيرها من حضارات البحر الأبيض وحضارة بلاد ما بين النهرين والحضارة الهندية والحضارة الصينية القديمة، قد حققت درجة كبيرة من التكامل السياسي. وعلى نقيض ما تتبعه الدول الحديثة من سياسيات إيرادية، كانت النظم

المالية لتلك الحضارات الأولى تعتمد كثيرًا على ما يُفرض على الشعوب المغلوبة من جزية وعلى عمل الأرقاء الذين تستخدمهم الدولة.

ورغم ذلك فقد أخذت كثير من الحكومات القديمة بنظم الضرائب غير المباشرة التي تتكون عناصرها الرئيسية من الرسوم التي تُفرض على نقل ملكية الأرض وكذا الرسوم على المعاملات التجارية المختلفة.

التوراة

كانت الفكرة الرئيسية القائمة عليها التعاليم اليهودية هي إطاعة القانون وتنفيذ وصايا موسى والأنبياء الذين يكونون المرجع الأعلى لكل فكر وتصرف، وقد استلزم هذا الموقف تنظيمًا لقواعد الحياة اليومية، ففي الميدان الاقتصادي والمالي شمل هذا التنظيم الحرف والزراعة والفائدة والعمل والأجور وحقوق الملكية والضرائب والمواريث والموازين والمقاييس والاحتكار ورعاية الفقير . وكان من المعتقدات العبرية أن الله يملك كل أرض إسرائيل، ولذا نصت القوانين على كل خمسين سنة يعاد توزيعها على من قد يكون اكثر حاجة إليها تحقيقًا للعدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الاقتصادية بين الأفراد.

ويمكن تلخيص فلسفة الحياة لهؤلاء القوم التي كانت أساس كل أفكارهم الاقتصادية والمالية فيما يلي:

1- بساطة حضارتهم وبساطة فلسفتهم الاجتماعية بالتالي ونظرتهم للحياة والعلوم الاجتماعية نظرة شاملة، فلم يفرقوا بين الدين والأخلاق والقانون والاقتصاد والفلسفة.

2- سيادة النزعة الدينية والأخلاقية في فلسفتهم، ويمكن القول إنهم لم يتعدوا حدود الدين في تفكيرهم وإنهم قلما بلغوا المرحلة الميتافيزيقية، ولعل مرجع هذا هو وجود طبقة من رجال الدين كانت لها السيطرة آنذاك وهي التي كانت تشكل وتحافظ على التقاليد المعبرة والمحددة للفكر الاقتصادي.

3- خلو فلسفتهم من الفردية والمادية، فمثلا كان يُنظر إلى الفرد على أنه تابع للدولة والكنيسة، كما اعتُبر السعى وراء جمع الثروة المادية إثمًا.

4- كانت قوانين المجتمع ثابتة ومحافظة الغرض منها الإبقاء على التوازن الاجتماعي، وربما كان هذا مما أدى إلى وجود حالة سكون في مدينتهم وبقى العبء على المسيح والرسول (عليه الصلاة والسلام) في إقامة صرح المدنية على أسس أوسع وأعمق وأكثر إنسانية وديمقراطية.

فلاسفة الإغريق

نتنقل الآن إلى حضارة أخرى قديمة تركت أثرًا كبيرًا في الفكر الأوروبي، تلك هي حضارة الإغريق. ولقد عنى أفلاطون بدراسة أصل المدينة (التي

كانت مطابقة تمامًا للدولة في ذلك الوقت)، فأشار إلى أن المدينة تقوم بسبب تقسيم العمل الذي هو نفسه نتيجة للفوارق الطبيعية في درجة المهارة الإنسانية وكذا لتعدد مهارات الإنسان، ولاشك أن نظريته البدائية هذه كانت منبعًا للنظريات التي ظهرت فيما بعد عن أصل الدولة وقيامها بسبب تقسيم العمل والملكية الخاصة وتقسيم الطبقات مما تناوله بعمق وتحليل ماركس وانجلز .

ثم جاء بعد أفلاطون تلميذه أرسطو الذي وضع الأساس لدراسة العلوم، كما عارض بقوة العناصر الشيوعية في جمهورية أفلاطون المثالية. وتعتبر الحجج التي ساقها ضد شيوعية النساء والأطفال من التطريف في تطور وحدة العائلة في الدولة الإغريقية. وقد بنى أرسطو مهاجمته للمشاع في الملكية على أساس عامل الحوافز، فالملكية المشاعة لن تلقى من العناية والرعاية مثل ما تلقاه الملكية الخاصة، بالإضافة إلى أن النزاع سوف يدب ولا شك بين الرجال الذين رغم عدم تساويهم بالطبيعة في درجة المهارة والحذق لم يفرق بينهم بإعطائهم فرصًا متباينة للتمتع. وهكذا لم ينسب أرسطو شرور الملكية لنفسها بل للطريقة الخاطئة التي يستغلها بها الناس.

بقيت دعامة واحدة؛ الدعامة الأساسية لمجتمعه، ولم يستطيع أرسطو أن يفعل شيئًا حيالها، ألا وهي الرق، ولعل هذا ما سبب تدهور مدنيته وأدى إلى الصراع بين الطبقة المستغلة وحكامهم الذي احتدم بشكل واضح في روما.

وهكذا لا يجد الباحث في كتابات أفلاطون وأرسطو إلا القليل من التعليقات العرضية على المسائل المالية، بينما يوجد لزينوفون – أحد معاصري أفلاطون – بعض الأفكار المالية سواء في كتابه ((سيروبايديا)) أو كتابه ((إيرادات أثينا))، ويحتوى الكتاب الأخير على وصف للسياسة الإيرادية التي كانت تتبعها أثينا وقتذاك، ومنها يُستدل على أنها كانت تعتمد كثيرًا على عمل الرقيق الذين تستخدمهم الدولة، وعلى الجزية بالإضافة إلى بعض الضرائب غير المباشرة.

الامبراطورية الرومانية المسيحية

لم تستطع الامبراطورية الرومانية – التي كانت ((الدولة المدينة)) الإغريقية تبدو بالنسبة لها وحدة سياسية محدودة جدًا – أن تنتج عباقرة من المفكرين الاجتماعيين. ولعل ما استجد من تطورات في الفكر هو تغيير وجهة النظر بالنسبة للرقيق، فلم يعد هناك تبرير للرق كما كان الحال في كتابات فلاسفة الإغريق ، بل على النقيض بدأ التساؤل عما إذا كان الرق دعامة طبيعية، وأخذ الكتاب يصفون العامل الرقيق بأنه غير كفء اقتصاديًا، فلما انتهى الغزو الروماني نضب معين الرقيق وتهدم الأساس الاقتصادي كله للرق المسخر في الزراعة (خاصة بالنسبة للإقطاعيات الزراعية الكبيرة التي نمت عقب الحروب الامبراطورية والمسماة ((لاتيفونديا))).

هذا وبالرغم من أن الامبراطورية الرومانية لم تنتج شيئًا يذكر في ميدان الفكر الاقتصادي، إلا أنها خلفت من ورائها تراثًا قانونيًا يعتد به، ففي المقام الأول كان لامتزاج روما منذ البداية بشعوب متعددة أثره في التعرف على نظم قانونية مختلفة وتفهم مشاكلها، وكانت قوانين الأمم هى الجسم الذي احتوى على تلك القوانين المشابهة في الأمم المختلفة والتي أوجدتها ضرورات التطور التاريخي المماثل، وقد أدى هذا في الأزمنة التالية إلى نشوء الفكرة القانون الطبيعي الذي كان له تأثره البين في نمو الفكر الاقتصادي والمالي.

وكذلك مما كان له أهمية اقتصادية مباشرة مجموعات النظريات التي صاغها فقهاء الرومان لتنظيم العلاقات الاقتصادية، خاصة تلك التي قررت حق الملكية الخاصة بدون قيد تقريبًا، وتلك التي ضمنت حرية التعاقد.

وهكذا يعبر هذان الوجهان من القانون الروماني عما يختلف عن العناصر الجمعية الرجعية في المجتمع الإغريقي المتخلف اقتصاديًا. وليس هناك أكثر وضوحًا من التباين بين وجهتي نظر أرسطو والقانون الروماني عن الملكية، ففي الأولى هناك عنصر أخلاقي قوي يحد من حقوق الملكية، وفي الثانية فردية لا حد لها، ولهذا بينما يصبح أرسطو فليسوف العصور الوسطى وأحد مصادر القانون الكنسي، يُعتبر القانون الروماني أساسًا هامًا لنظريات ودعائم النظام الرأسمالي القانونية.

والباحث في كتابات المؤرخين والشراح الرومان يجد تحليلًا ونقدًا للنظم المالية الرومانية، مما يستدل منه على أن الامبراطورية الرومانية كانت تفرض ضريبة على التركات وضريبة على البيوع.

ولعل روما كانت مهبط أعظم حركة تحرر في المدنية القديمة؛ تلك هي المسيحية التي تعتبر في جوهرها مكملة لتعاليم الرسل العبريين. غير أن هنالك بالرغم من ذلك فرقا مهما بين تعاليم عيسى وأولئك الرسل، فبينما حاول الرسل العبريون الاحتفاظ بتقاليد المجتمع القبلي وهاجموا المجتمع الجديد المقسم إلى طبقات اجتماعية، كانت نظرة عيسى إلى المجتمع الجديد نظرة ملؤها التفاؤل والرضا وكان كل همه تحقيق العدالة وبث روح المحبة بين طبقات المجتمع.

كما أن هناك فروقا كبيرة بين تعاليم المسيح وفلاسفة الإغريق، فقد رأينا أن فلسفة أفلاطون الاقتصادية، وإلى حد ما أرسطو، كانت مشتقة من بُعد أرستقراطي لنمو النزعة التجارية والديمقراطية، فبرروا الرق وأخذوا ينشدون دولة مثالية تكفل الحياة الطيبة للمواطنين الأحرار فقط، دولة تمتد إلى حدود مدينتهم القائمة، كما اعتبروا الحرف فيما عدا الزراعة غير لائقة إلا للأرقاء فقط، أما المسيح فإنه كان يخاطب الناس جميعًا ويتحدث من أجلهم، كما كان لتعاليم المسيح عن الرابطة الأخوية التي تجمع بين الناس وحب الإنسان لأخيه الإنسان أثرها في القضاء كلية على الرق والعبودية، بالإضافة إلى أن المسيح أعلن لأول مرة أنه لا فرق

بين عمل وآخر سواء من الناحية المادية أو الروحية، فجميع الحرف جديرة بالتقدير والاحترام.

يتضح من هذا أنه بينما كانت تغلب على فلسفة الإغريق صبغة رجعية، كان يسود فلسفة المسيح عنصر تقدمي متحرر. وهكذا أخذت المظاهر الروحية للتعاليم الجديدة تنمو بقوة كما أخذت طبقة البروليتاريا تعتنق بإيمان الدين الجديد وتؤمن عن عقيدة بتعاليمه الاجتماعية، حتى دب أخيرًا الصراع بين هذه الطبقة وغيرها من طبقات المجتمع رغبةً في تحسين أحوالها، الأمر الذي أدى إلى نشوء طبقة حاكمة جديدة بل إلى تداعي المجتمع الروماني.

وقد حدث خلال هذه الفترة أن عمدت الكنيسة إلى توطيد أركانها كدعامة إقطاعية امتد جذورها عميقة في الهيكل الاقتصادي لمجتمع القرون الوسطى.

وحينما يبلغ بنا المطاف إلى العصور الوسطى، نجد أن كلمات المسيح لم تعد كافية كأساس لنظريات الكنيسة وقانونها الذي شمل تنظيمًا لكفاية العلاقات والتصرفات الإنسانية، فبالإضافة إلى ما احتوته تعاليم المسيح أصلا من مبادئ خلقية، أخذت تعاليم أرسطو، وهى المشتقة من أساس تاريخي مغاير، تكون حجر زاوية الفكر في تلك العصور.

العصور الوسطى

يقصد بالعصور الوسطى تلك الحقبة من الزمن التي مضت بين سقوط الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس وسقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر تقريبًا (سنة **1453**).

ولعل أهم ما تميز به مجتمع العصور الوسطى طابع التفرقة بين طبقة أصحاب الأراضي والعامة. وقد أدت ندرة الحصول على الرقيق إلى تغير طريقة إدارة المزارع الكبرى، فبدلًا من استغلال هذه الدوائر بأنفسهم مستعينين في ذلك بفئة الأرقاء، أخذ الملاك يؤجرون جانبًا من أراضيهم إلى مستأجرين أحرار ويستلمون قيمة الإيجار عينًا ونقدًا، بالإضافة إلى قيام أولئك المستأجرين بفلاحة الجانب الآخر من الأرض الذي يحتفظ به المالك لنفسه، ومما ساعد على قيام هذا النظام أيضًا حاجة الملاك إلى أفراد كثيرين بقصد الدفاع وتوطيد أركان ((مستعمراتهم)). وهكذا أصبح المستأجر الحر بمزايا خاصة وفي الوقت نفسه خاضعًا لالتزامات معينة ومرتبطًا بالأرض، مما مهد للنظام الجديد الذي حل تدريجيًا محل العبودية القديمة.

وقد كان من آثار تفكك الامبراطورية الرومانية أن اختفت الدولة واختفت معها النظم المالية التي كانت معروفة من قبل كما تقلص الفكر المالي. وأصبح في يد مالك الأرض سلطات إدارية كبرى كما صارت دائرته تكون الوحدة الاقتصادية والسياسية الجديدة، وما هذه كلها سوى بوادر نظام الإقطاع الذي تفشى في تلك الأزمنة المظلمة. كذلك أخذت

التجارة والصناعة في التطور مسايرة في ذلك التطورات التي بدأت في روما من قبل.

وكان للتجارة مع بلدان الشرق أهمية كبرى كما كان الحال في عصر الرومان، ويمكن اعتبارها أساس النشاط التجاري للمدن الإيطالية في العصور الوسطى، يضاف إلى ذلك التجارة العظيمة التي ازدهرت في الامبراطورية الشرقية.

وقد يتساءل المرء عن ماهية المبادئ التي أدت إلى مجتمع العصور الوسطى رغم وجود تلك الفوارق الواضحة بين طبقاته المختلفة. ولعل هذا يعزى في الحقيقة إلى الدور الذي كانت تلعبه الكنيسة في تلك العصور، فقد أخذت الكنيسة عقب سقوط روما تضيف إلى قوتها الروحية والمادية حتى غدت من أهم معضدي النظام الاقتصادي القائم، وأخذت ممتلكاتها في الأرض تنمو لدرجة أن أصبحت أكبر الملاك الإقطاعيين.

وقد نجم عن الجمع بين السلطتين الزمنية والروحية توافق تام بين تعاليم الكنيسة والمجتمع الإقطاعي، ذلك التوافق الذي يفسر لنا سر سيطرة الكنيسة على السلوك والعلاقات الإنسانية. وهكذا حاول الكنسيون (وفي طليعتهم سان توماس اكويناس، وسان أوجستين) التوفيق بين نصوص الدين وبين ظروف الحياة الاقتصادية القائمة، فصاغوا كثيرًا من آراء أرسطو الاقتصادية في قالب ديني مستمد من فلسفة المسيحية. إلا أنه في أواخر العصور الوسطى وجدت هذه الأفكار

عن الملكية والتجارة نفسها في تعارض شديد مع نظام اقتصادي موطد الأركان قائم على الملكية الخاصة، وكذا مع تيار تجاري متزايد سببه نمو المدن واتساع الأسواق.

فمنذ القرن الحادى عشر نمت وازدهرت بعض المدن التجارية في إيطاليا كلفورنسا والبندقية، وفي شمال أوروبا كهامبورج وبريمن وكولونيا، وحصلت على استقلالها من الأمراء الإقطاعيين وأصبحت دويلات حقيقية لها نشاطها الحكومي وإيرادها، وبظهور هذه الدويلات ظهرت بعض المؤلفات عن المالية العامة أهمها مؤلفات جويتشيارديني **Guicciardini** وكارافا **Carata** في إيطاليا.

وفي عهد الإصلاح الدينى – رغم أن التعاليم البروتستانتية كانت أكثر تقدمًا وتماشيًا مع الاتجاهات الاقتصادية القائمة في ذلك الوقت من التعاليم الكاثوليكية – نجد أن آراء لوثر وكالفن لم تكن مختلفة كثيرًا عن آراء المدرسيين.

وقد انتهج نيقولا أوريم **Nicple Oreseme** في كتاباته ومعالجته للمشكلات الاقتصادية، منهجًا مخالفًا لمنهج زملائه رجال الكنيسة، ففي كتابه ((مقالة في أول اختراع النقود)) **Traite la premiere invention Monnoies** الذي نشر حوالى سنة **1360**، أوضح أوريم في نظامه النقدي المزدوج أن سلطة سلك النقود يجب أن تكون في يد الأمير باعتباره الممثل لأكبر قوة وسلطان في إقليمه،

غير أن سلطة الأمير هذه يجب ألا تكون مطلقة لأن النقود أداة قانونية لتبادل الثروات الطبيعية بين الناس.

وقد حدت هذه المناقشة عن وظيفة السلطة النقدية بأوريم إلى مهاجمة سياسة تخفيض قيمة النقد، فليس من حق الأمير أن يعبث بثروات أتباعه بتغيري نسبة أو وزن أو نوع المعدن الذي تُصنع منه النقود. وقد أوضح أوريم أن الربح الناتج عن مثل هذا التخفيض أبشع في صورته من الرباء لأنه امتص من أتباع الأمير عنوة دون أي مقابل مما يحصل عليه المقترض من مرابيه، فالتخفيض إذن ما هو إلا ضريبة مقنعة تسيء إلى التجارة ونتيجتها الحتمية إفقار المجتمع، كما أن العملة حين تخفض قيمتها فإن الذهب والفضة سرعان ما يرحلان إلى تلك الأماكن التي يقدران فيها بقيمة أعلى، وبذا تقل كمية النقود الجيدة في الدولة.

ويبدو من هذا كله أن أوريم كان جل اهتمامه هو حماية طبقة التجار من طغيان الأمير، وبهذا يكون قد سبق الاتجاه الذي كان لابد من الفكر الزمني في العصور التالية أن ينتحي نحوه.

أما بالنسبة لنظريات الكنيسة نفسها، فإن تعاليمها أخذت تضعف إزاء التوسع التجاري إلى أن تداعت قوتها كلية لتنظيم الحياة الاقتصادية وأصبحت غير قادرة على الوقوف أمام تيار الرأسمالية التجارية الجارف.

وسواء أكانت النظريات البروتستانتية والبيوريتانية نفسها حافزًا لتنمية الروح الرأسمالية أم لا، فإنه أمر لا يعنينا أن نقرره هنا.

كل ما يمكن أن نقوله إنه بانتهاء القانون الكنسي طرأ تغير هام في العلاقة بين الفكر الديني والاقتصادي، فإن الوحدة بين نظريات الكنيسة والمجتمع الإقطاعي التي كانت مسئولة عن قيام القانون الكنسي قد انتهت بانحلال المجتمع الإقطاعي، وهكذا أصبح الدين شيئًا مستقلًا عن الفروع الأخرى من الفكر، وخاصة تلك المتعلقة بمشكلات الثروة.

وبالرغم من أن هناك محاولات بُذلت فيما بعد لإدخال عناصر أخلاقية في صميم مجرى الفكر الاقتصادي والمالي، فإنه بقى منذ ذلك الوقت مستقلًا عن الدين، وبذلك وضع الأساس لدراسة الاقتصاد (والمالية العامة) كعلم زمني.

الإسلام

بينما كانت أوروبا تغط في سبات عميق متخبطة في دياجير العصور المظلمة، كان الشرق ينعم بنور الإسلام الذي بعث به المولى سبحانه وتعالى رحمة وهدى للعالمين.

ولقد تناولت الشريعة الإسلامية شئون المال بأفضل توجيه لإصلاح حال الفرد وانتظام حياة الجماعة.

فمن المعلوم أن رسالة موسى لبنى إسرائيل قد حرفوا فيها لتستقيم مع طبيعتهم وما درجوا عليه من معتقدات، فساروا سيرهم في عبادة المال وأحلوا الربا من غيرهم وحرموه فيما بينهم، ثم جاء عيسى "عليه السلام"

برسالته إلى اليهود أيضًا بعد أن ركبهم ما ركبهم من حب للمال ملك عليهم عقولهم، فلم يكن هناك بُد والحالة هذه من أن تكون دعوة عيسى لهم دعوة قاسية حتى تقوِّم هذا الانحراف العنيف، دعوة فيها انسلاخ كامل عن الدنيا وما فيها من متاع.

أما الإسلام فقد أعلن منذ أول آية نزلت من آيات الكتاب الكريم أنه دين الإنسانية الممثلة في الإنسان الفرد، لهذا لم تكن شريعة الإسلام لتعالج مشكلة أو لتحل أزمة طارئة في شعب من الشعوب، وإنما جاءت لتعالج مشكلات الحياة كلها ولتحل أزمات الإنسانية جميعها على امتداد الأزمان واختلاف الأمم.

والإسلام ينظر إلى المال نظرة واقعية، فهو يعترف بما للمال من فعالية في الحياة وما له من مكانة في قلوب الناس، كما يحذر رغم هذا من غواية المال وفتنته. والإسلام إذ رسم الخطوط العامة لكسب المال من طرق مشروعة، فإنه رسم الخطوط العامة أيضًا لاتفاقه في سبل مستقيمة بما يحقق مطالب الحياة الطيبة الكريمة لأصحابه وللمجتمع الذي يعيشون فيه في آن واحد.

وقد دعا الإسلام إلى العمل المثمر واعترف برأس المال كقوة عاملة في الحياة، كما حرص على احترام الملكية وصيانتها من عبث العابثين مقيمًا موازين العدل بين حق الفرد وصالح الجماعة في هذا الصدد. ولقد عني الإسلام بتنظيم موارد بيت المال من خراج وجزية

وخمس الغنائم وعشور التجارة والزكاة، كما عني بتنظيم أوجه إنفاق هذه الموارد مما يصلح من شأن الدولة الإسلامية ويمكن لها.

ونحن لو أمعنا النظر فيما حوته الشريعة الإسلامية من تنظيمات مالية، لأدركنا مبلغ ما أحرزه الفكر المالي في المجتمع الإسلامي من تقدم وارتقاء، فالتشريع الإسلامي فرض عدة ضرائب، منها الضرائب على الدخول (كزكاة الزروع والثمار)، والضرائب على رأس المال (كزكاة الأنعام والذهب والفضة)، والضرائب غير المباشرة ((كالضرائب الجمركية ممثلة في عشور التجارة))، وبذلك يكون الإسلام قد وضع نظاما ضريبيًا متكاملًا يقارب في كثير من النواحي الأنظمة المالية الحديثة.

كذلك توخى التشريع المالي الإسلامي في فرائض المال أن تقوم على مبادئ العدالة والملاءمة واليقين والاقتصاد، وهي نفس المبادئ التي نادى بها آدم سميث من بعد في دستوره الضريبي. هذا وإن دعوة الإسلام إلى عدم الاكتناز وضرورة تثمير فائض الأموال فيما ينمي ثروة المجتمع ويكفل له الاستقرار ويشيع العدالة الاجتماعية بين جنباته، لهي نفس الدعوة التي أخذ كينز يرددها من بعد في نظريته العامة.

وهكذا فالنظام المالي الإسلامى نظام متكامل متحرر من ربقة المادية والاستغلال، إذ أن المجتمع الإسلامي مجتمع إنساني تعاوني تقدمي، مجتمع لا يعبد المال وإنما يستعبد المال، مجتمع متكافل تظلله روحانية شريعته التي غايتها هي تزكية النفوس وتطهيرها وربط طبقات المجتمع بعضه ببعض

بصلات الرحمة والمودة، مجتمع بناء هدفه عمران الحياة ونماء ثروة الأمة ومضاعفة قوتها.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه بما تركه المفكرون العرب من آثار خالدة في الميدان المالي. ولعل من أبرز الآثار التي تركها العرب في الدراسات المالية كتاب ((الخراج)) لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المتوفى 182 هجرية، وكان قاضي القضاة في خلافة هارون الرشيد، وضعه إجابة عن أسئلة وجهها إليه الخليفة فيما ينبغي عمله لانتظام جباية الخراج وغيره من موارد بيت المال، وقد أجابه عن كل سؤال منها جوابًا مفصلًا أرشده فيه إلى أفضل الأساليب وأعدلها في الجباية والإنفاق، وضمنه أبحاثًا مستفيضة عما سأله من أمور .

وممن عالجوا بعض نواحي الدراسات المالية وخاصة مسائل الجباية؛ ابن خلدون في مقدمته المعروفة، وقدامة بن جعفر في كتاب "الخراج"، وابن خرداذبه في كتاب "المسالك والممالك".

الفصل الثاني

الفكر المالي قبيل آدم سميث

الرأسمالية التجارية

تعتبر الثلاثة قرون المحصورة بين نهاية العصور الوسطى وظهور ((ثروة الأمم)) الفترة التي مهدت الاقتصاد السياسي والكلاسيكي.

ويمكن تقسيم الاقتصاد السياسي قبل الكلاسيكي إلى قسمين: الأول: وهو يمثل الرأسمالية التجارية أو مذهب التجاريين، والثاني: وهو ما صحب التوسع في رأس المال الصناعي في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر .

ولاشك أن نمو الروح القومية وظهور حركة الإصلاح كانا عاملين هامين في انهيار النظام الإقطاعي وتداعي السلطة الروحية المركزية، كما كان لاختراع الطباعة وتقدم الكشوف الجغرافية إبان عصر النهضة أثر كبير في سهولة الاتصال الاجتماعي والتوسع في التجارة الخارجية، وقد صحب تلك الثورة في التجارة تغيرات في نظم الإنتاج، فأخذ الرأسماليون التجاريون يسيطرون على المرحلة الإنتاجية القائم بها صغار الحرفيين.

ولا تتضح أهمية المشتغلين بالتجارة في تلك الفترة من الدور الذي يلعبونه في الإنتاج فحسب، بل تتمثل بقوة في المكانة الاجتماعية والسياسية التي أحلتها أولئك أيضًا، فقد كان الاحتكار هو الطريق الذي تسعى بواسطته الأمم الناشئة إلى زيادة التجارة وخلق موارد إيراد لها، وفي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر نصادف شركات تجارية كبرى صاحبة امتيازات في احتكار التجارة مع الأقطار المختلفة، ولعل أهم هذه الشركات المحتكرة عمومًا شركة الهند الشرقية.

ورغبة في تشجيع التجارة والإقلال من مخاطرها، أصبح الاستعمار سلاحًا هامًا، وبذا اتخذ الاستغلال الاحتكاري مظهر الاحتكار الاستعماري، وهكذا ازدادت الروابط بين المصالح التجارية والدولة قوةً وأهمية.

ومن أمثلة الفكر الاقتصادي والمالي في تلك الفترة التي بدأت نظرية التجاريين تتكون خلالها، ما ورد في رسالة الكاتب الفرنسي جان بودان عن النقود التي نشرت في عام **1569**. ولقد فسر بودان ارتفاع الأثمان في القرن السادس عشر بوفرة الذهب والفضة، وندرة السلع بسبب كثرة التصدير، وترف الملوك والأمراء، وتخفيض قيمة العملة. وقد أوصى بودان بضرورة جعل التجارة حرة، وهكذا كان متقدمًا بكثير عن وقته في وصف الدواء كما كان في تحليل الداء. كذلك قام بودان بدراسة مصادر الإيرادات العامة في مؤلفه عن علم السياسة ((ستة كتب عن الجمهورية)) الذي نشر في عام **1876**.

ويمكن القول إن مذهب التجاريين ما هو إلا صفحة من صفحات تاريخ السياسة الاقتصادية، تحوي عددًا من الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف الوحدة السياسية والسيادة القومية. وهكذا كان مبدأ تدخل الدولة من الأركان المهمة في نظرية التجاريين، فقد أدى التوسع في التجارة إلى تشعب مصالح المشتغلين بها، ولذا أصبح لزامًا أن تقوم هناك سلطات مركزية قومية لحماية مصالح التجار من منافسيهم.

ولعل هذا هو السبب في ربط التجاريين الربح الذي يحققه التاجر بالنفع الذي يعود على الأمة جمعاء، فالمال ضروري لمواجهة الظروف الطارئة والقيام بأعباء الحروب، فضلا عن الدور الذي يلعبه في تنشيط التجارة وازدهارها.

كذلك أدى شغف التجاريين المتزايد بالنقود كمصدر للثراء إلى الخلط بين النقود ورأس المال، وهنا يجب التفرقة بين التجاريين الأوائل وغيرهم من التجاريين، فحقيقة أن الرغبة في الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة كانت عامة عند هؤلاء وأولئك، إلا أن الاختلاف في وجهة النظر الخاصة بأحسن الوسائل لتحقيق هذه الغاية واضح، فبينما كان التجاريون الأوائل يسعون إلى الاحتفاظ برصيد الدولة من المعادن النفيسة وإنمائه بالبحث والتنقيب عن تلك المعادن وتشجيع الموارد منها وتحريم تصديرها إلى الخارج، كان التجاريون الآخرون بصفة عامة يرون في تشجيع التجارة وزيادة الصادرات موردًا للحصول على هذه المعادن النفيسة. وهكذا كانوا يعتقدون أن الربح الذي تحققه زيادة الصادرات

عن الواردات هو الوسيلة الوحيدة لخلق فائض من الثروة، ولذا كان همهم إنماء هذا الفائض من الصادرات.

هذا وقد كان التجاريون يفرقون بين الفائدة والربا، وهم إذ يعترضون على الإقراض بالربا حمايةً للطبقات الفقيرة، كانوا يؤيدون تخفيض الفائدة تشجيعًا للتجارة، وكما قال سير جوزيا تشايلد في ((مناقشات عن التجارة)) (1669) لتقوية مركز التجارة التنافسي إزاء التجار الهولنديين.

وقد أدت سياسة التجاريين إلى ظهور عدة مؤلفات في القرن السابع عشر عن مالية الدولة، يدور معظمها حول مناقشة الآثار المترتبة على فرض رسوم الانتاج ، ويعتبر توماس مان الذي كان مديرًا لشركة الهند الشرقية من أفذاذ التجاريين ، وفي كتابه: ((ثروة إنجلترا عن طريق التجارة الخارجية)) الذي نشر في عام 1630، تجد أفكار الرأسمالية التجارية أوفى وأدق تعبير لها.

وقد أوصى ((مان)) بضرورة الحد من الواردات ووجوب تشجيع الصادرات، وأن الوسيلة الوحيدة لجلب المعادن النفيسة إلى دولة لا تملك مناجم كإنجلترا هي توفير ميزان تجاري في صالحها. وجدير بالذكر أن ((مان)) كان على دراية بعض الشيء بأن ارتفاع الأثمان الذي تسببه وفرة النقود قد يكون له أثره العكسى على الميزان التجاري.

وقد شارك ((مان)) غيره من الكتاب الأوائل في مهاجمة تخفيض النقود وما يترتب على ذلك من زيادة توزيع الثروة وغيرها، وهذا بالرغم من أن ((مان)) كان ينظر بغير رضا إلى الضرائب عمومًا، إلا أنه كان يعتبرها ضرورية. وكان يعتقد أن كمية المعادن النفيسة التي يجلبها معه الميزان التجاري الملائم تضع حدًا لما يستطيع الأمير جبايته من ضرائب.

ولعله قد تنبأ ببعض ما جاءت به إحدى نظريات الأجور بقوله إن الضرائب غير المباشرة ليست منافية لرفاهية الناس كما يعتقد الكثيرون، لأنه كلما ارتفعت أثمان المواد الغذائية التي يستهلكها الفقراء نتيجة لفرض الرسوم، فإن الأجور تميل إلى الارتفاع بنفس النسبة.

وقد ميز ((مان)) بين ميزان التجارة العام والموازين الخاصة، وهو يتحدث عن الميزان التجارى كمحدد لأسعار النقد الأجنبي، فأثبت أن سعر النقد بالنسبة لأية دولة يتوقف على ميزان التجارة مع هذه الدولة بالذات، بينما يتوقف مركز النقد عامةً على الميزان التجاري العام.

هكذا أخذ الأساس الذي تقوم عليه رقابة التجارة في التطور تدريجيًا، فبدلًا من الرغبة في الحصول على ميزان تجاري ملائم لجلب المعادن النفيسة إلى البلاد، أخذ تشجيع التصدير وتقييد الاستيراد يصطبغ بصبغة الحماية، وأصبح تعهد الصناعات الناشئة ورفع مستوى إنتاجيتها كنهاية في حد ذاتها ووسيلة لتقوية البلاد، الهدف الذي تسعى إليه السياسة العامة للدولة.

وقد شاعت سياسة الحماية هذه في أواخر القرن السابع عشر والجزء الأكبر من القرن الثامن عشر، وقد كانت هذه هي الفترة التي وُضع فيها أساس الصناعة الحديثة. أما الوسائل التي اتبُعت بقصد الحماية فهي فرض الرسوم على الواردات، وحظر استيراد بعض السلع، وحظر تصدير أدوات الإنتاج والمهرة من الحرفيين، وتشجيع استيراد المواد الأولية وإنتاجها محليًا، ومنح إعانات لأولئك الذين ينشئون صناعات جديدة.

والحق أن نظرية التجاريين وسياستهم قد أدت رسالتها، فقد قضت على قيود العصور الوسطى وساعدت على قيام أمم موحدة قوية، وهذه بدورها أصبحت أدوات مهمة لقيام التجارة إلى أن تحولت الرأسمالية التجارية نفسها إلى رأسمالية صناعية متقدمة.

وفي الدول التي تمت فيها هذه المرحلة قبل غيرها كإنجلترا وفرنسا، أخذت سلطة الدولة تتحول إلى ميدان آخر وهو رعاية الصناعات تدعيمًا لقوهما الاقتصادية، إلا أن أفكار التجاريين الأولى لم تختف فجأة بزوال سيادة رأس المال التجاري، فإنه حتى وقتنا الحاضر تعاود هذه الأفكار الظهور من حين لآخر مختفية ومنذرة بصراع اقتصادي.

مؤسسو الاقتصاد السياسي:

الفلاسفة السياسيون: يمكننا القول إن الانتقال من الرأسمالية الصناعية وقد صحبته ثلاثة تيارات من الفكر مهدت الطريق للنظرية

الكلاسيكية وهي: تطور الفكر السياسي من أصله الكنسي إلى فلسفة راديكالية، وتقدم الفكر الاقتصادي الإنجليزي منذ أواخر عهد التجاريين، ومذهب الطبيعيين الفرنسيين (الفيزيوكرات).

ولعل في طليعة الفلاسفة السياسيين الذين كان لفكرهم أثر بارز ((ماكيافيلي))، الذي شهد حلول السلطة الزمنية محل السلطة الروحية وكذا الصراع من أجل تحقيق الوحدة القومية. ثم يأتى ((باكون)) الذي وضع الأسس الفلسفية للعلوم التجريبية ونقل طرق البحث المجردة من العلوم الطبيعية إلى دراسة الإنسان ومجتمعه. وكان باكون يؤمن بالسلطة الزمنية المطلقة على أنها دعامة طبيعية، وهكذا لقيت فكرة حق الملوك الإلهي في فلسفته تعضيدًا نظريًا قويًا.

ثم يأتي ((هوبز)) الذي كان يؤمن بفكرة السياسة المطلقة للدولة ووجوب طاعتها طاعة تامة، ويأتي ((جون لوك)) من بعده محاولًا التوفيق بين شتات الفكر الذي سبقه ومعلنًا أن العقد الاجتماعي، الذي أدى وفق فلسفة أفلاطون إلى تأييد الرق، والذي أدى تبعًا لفلسفة هوبز إلى خضوع الأفراد خضوعًا تامًا للسلطة الحاكمة، إنما يوجد في فلسفة القانون الطبيعي نفسه، وأن العقد الاجتماعي الذي هو أساس قيام الحكومات إنما يعتمد اعتمادًا كليًا على رضاء المحكومين، وأن الحرية لا يجب أن يحد منها إلا من أجل المحافظة عليها، وأن الملكية الفردية يجب أن تعمل الحكومات جاهدة لحمايتها.

وهكذا كانت فلسفة لوك ملائمة تمامًا لمصالح الرأسمالية الصناعية، أصحاب القوة الاقتصادية الجديدة في المجتمع. وقد أدت فلسفة لوك هذه إلى تداعي تدخل الدولة في مجرى الحياة الاقتصادية واختفاء الاحتكارات ونمو المنافسة، مما أدى بدوره إلى نمو الرأسمالية الصناعية وازدهارها.

المفكرون الاقتصاديون الإنجليز : أخذ الفكر الاقتصادي في إنجلترا يتطور سريعًا تبعًا للتطور في الفلسفة السياسية والتطور التكنولوجي.

ولعل في مقدمة المفكرين في الاقتصاديين الإنجليز ((سيروليم بتى))، الذي وضع في مؤلفه ((الحساب السياسي)) الأساس لعلم الإحصاء، والذي ناقش في مؤلفه ((رسالة عن الضرائب والرسوم)) كثيرًا من الموضوعات المتصلة بمالية الدولة ونظم الضرائب القومية بعد أن اختفت الأساليب الإيرادية الإقطاعية، فاستعرض في مؤلفه هذا مصادر الإيراد العام وأوجه الإنفاق العام وأمثل الوسائل التي يجب أن تُتبع بالنسبة لكل منهما.

وقد اتفق ((بتى)) مع ((مان)) في نظرته بغير رضا إلى الضرائب عمومًا. وكان بتى يعتقد بأن الأمراء يجب ألا يغالوا في إسرافهم، كما يجب ألا يغالوا في جباية الضرائب بحجة تكوين احتياطي للطوارئ، وإلا أدى هذا إلى سحب جانب من الأموال من التداول المنتج الذي يقوم به الأفراد. كما كان يؤمن بأن الدولة إنما قامت لحماية الملكية الفردية، وأن الفرد يجب أن يسهم بالتالي في مصروفات الدولة، وأن مساهمة الفرد هذه يجب أن تكون متناسبة مع ما يملكه.

وقد أدلى ((بتى)) بأن الضرائب يجب ألا تمس توزيع الثروة النسبي، وكان يحبذ دائمًا فرض ضريبة على ربع الأرض التي سوف يتحمل عبئها لا ملاك الأراضي فقط بل جميع الأفراد في المجتمع باعتبارهم مستهلكي منتجات الأرض.

كذلك يعتبر ((سير جيمس ستيوارت)) من المفكريين الاقتصاديين الإنجليز الذين وجهوا بعض اهتمامهم إلى معالجة مسائل المالية العامة في القرن الثامن عشر، فقد نشر كتابه ((مبادئ الاقتصاد السياسي)) عام 1767 الذي ناقش فيه كثيرًا من الموضوعات المالية، خاصة تلك المتعلقة بالائتمان العام والضرائب.

ولقد كان لفقه الاقتصاد الإنجليزي صدى في القارة الأوروبية، ففي أوائل القرن الثامن عشر ظهر كثير من المؤلفات عن المالية العامة في فرنسا وألمانيا، من أهمها ما كتبه الفيلسوف الفرنسي ((فربان)) عام 1707 وانتقد فيه نظام الضرائب غير المباشرة في فرنسا في ذلك العصر، أما في ألمانيا فقد كان المؤلفون الذين كتبوا في المالية العامية هم من وزراء ورجال حاشية أمراء وملوك وسط أوروبا، ولذا وجهوا عنايتهم نحو الأساليب العلمية المتعلقة بالحصول على إيرادات لملوكهم، فعالجوا المالية العامة من وجهة النظر الإدارية الرسمية، ولذا أُطلق عليهم اسم ((الديوانيين))، وفي مقدمتهم ((فون جوستي))، مؤلف كتاب ((علم تدبير شئون الدولة)) وكتاب ((نظام المالية)).

مذهب الطبيعيين الفرنسيين ((الفيزيوقراط)): هجر الفيزوكرات العقائد التجارية ومن بينها إرجاع الثروة ونموها إلى المبادلة، وأكدوا أن خلق الثروة وإنتاج الفائض هما وليدا عمليات المبادلة. ويكاد يكون محور دراستهم البحث عن هذا الفائض وكما يسمونه ((الفائض الصافي))، وعندما عثروا عليه أبرز ((كيناى))، الذي كان طبيبًا للويس الخامس عشر ملك فرنسا، ((الجدول الاقتصادي)) الذي يحوي تحليلًا لكيفية دوران هذا الفائض بين فئات المجتمع وكيفية إنتاجه سنة بعد الأخرى. فالفيزيوقراط قسموا العمل إلى فئتين: الفئة المنتجة والفئة العقيمة.

والفئة الأولى تتكون من العمل الذي يستطيع إنتاج فائض، أى يربو ما ينتجونه على ما يستهلكونه أثناء عملية الإنتاج وكل ما عدا هذا فهو عمل غير منتج. وكان الفيزيوقراط يعتقدون أن الفرق بين السلع المنتجة والسلع المستهلكة أثناء العملية الإنتاجية هو أظهر ما يكون في الميدان الزراعي، حيث تكون كمية الطعام التي يستهلكها المزارع مضافًا إليها ما يستخدم كبذور هي في المتوسط أقل مما تغله الأرض. وهكذا يفترض ((الجدول الاقتصادي)) انقسام المجتمع إلى طبقة الزراع المستأجرين ((وهي الطبقة المنتجة الوحيدة)) وطبقة ملاك الأراضى، وطبقة الصناع والتجار وأمثالهم ((الطبقة العقيمة))، كما يُفترض أن الصافي الذي تنتجه الطبقة الأولى إنما يكفي فوق حاجتها حاجة ملاك الأراضي، ومنهم الملك والكنيسة وموظفو الدولة، ثم حاجة الطبقة الثالثة.

ولما كان الفيزيوقراط يعتقدون أن الإنتاج الزراعي هو وحده الذي ينتج فائضًا، وأن الصناعة لا تخلق قيمًا جديدة ولكنها تغير من صور الأشياء لا أكثر، أصبحت الإجراءات ذات الصيغة التجارية التي فرضها الوزير المشهور ((كولبير)) لإنهاض الصناعة الفرنسية لا فائدة لها في نظرهم، فأخذوا يطالبون بالقضاء على القيود الكثيرة التي كبلت التجارة والصناعة في ذلك الوقت تحت ستار توجيهها الوجهة الصالحة، بينما الدافع الحقيقي لها كان الرغبة في تحقيق الاحتكار .

فقد كانت هناك عراقيل أمام الراغبين في حرفة ما، أهمها إطالة مدة التمرين أكثر من اللازم وقصر حق مزاولة الحرف على أبناء أصحاب الحرف أنفسهم، كما كانت هناك عراقيل كثيرة في سبيل التجارة أهمها فرض الرسوم والمكوس العالية على حاصلات المدن المجاورة بقصد تحقيق الاحتكار.

فليس غريبًا إذن أن يضج الفيزيوقراط وينادوا بحرية الصناعة وحرية المعاملات ووضع حد للتدخل الحكومي، وقد أصبح مطلبهم هذا بذرة الفلسفة شاملة محورها ((الناموس الطبيعي)). ويرى الفيزيوقراط أن المجتمع الإنساني خاضع لنواميس طبيعية لا يمكن تغيرها بالقوانين الواضعية، كما يؤمنون بأن مصدر الناموس الطبيعي هو العناية الإلهية الكريمة التي وضعت هذا النظام لصالح الإنسان، وأن معالم هذا النظام هي من الواضح بحيث لا يلزم إلا قليل من التروي لكى يراها الناس. ويمكن تلخيص معالم الناموس الطبيعي الرئيسية في ثلاثة مبادئ:

1- حق تمتع الفرد بالملكية سواء كان موضوع الملكية منقولًا أو عقارًا: وحق الإنسان في الملكية سبق المجتمعات التي تنشأ في الواقع من رغبة الإنسان في المحافظة على حقوقه الطبيعية، فقوانين المجتمع ليست هي الأصل في حقوق الإنسان وإنما هي وسيلة للمحافظة على هذه الحقوق، وليس لها أن تمسها بتغيير.

2- حق الإنسان بالتصرف بعمله كيف يشاء: وهذا الحق مترتب على الحق الأول، فإذا اعتُرف للإنسان بحق في ملكية المنقولات والعقارات التي هي ليست جزءًا منه، فمن باب أولى يجب الاعتراف له بحق التصرف في أقرب الأشياء إليه وهو عمله.

3- وجوب ترك الأفراد يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية بحرية لا يحد منها إلا شرط واحد، هو عدم تعارض سلوكهم مع تحقيق الأفراد الآخرين لمصالحهم الذاتية.

ولقد كانت لتطور فلسفة الفيزيوقراط الاجتماعية هذا نتائج خطيرة، فقد أدى إلى تطبيق نظرياتهم في الأرض كالمنبع الوحيد للثروة، وفي كون الصناعة والتجارة مجهودات عظيمة لا تنتج شيئًا جديدًا، إلى وقوع عبء تمويل نفقات الدولة (في كتاباتهم) على الزراعة، إذ أن تعدد الضرائب لن يكون من أثره سوى تزايد نفقات الجباية. وفي النهاية سوف تؤدى الزراعة مجموع الضرائب المفروضة على التجارة والصناعة، وعلى هذا فالإدارة المالية الحكيمة يجب أن تكتفي بفرض ضريبة وحيدة على ناتج الأرض الصافي لتحل محل جميع الضرائب غير المباشرة التي كانت موجودة وقتئذ.

وواضح أن تخلص الصناعة من التدخل الحكومي ومن عبء الضرائب كان لابد أن يؤدي إلى نمو الصناعة على حساب الزراعة، وهو مالم يقصده الفيزيوقراط، كذلك يمكننا القول إن تحليلهم لمنشأ ((الفائض الصافي)) ومآله إلى ملاك الأراضي لابد وأنه كان من العوامل التي أدت إلى مهاجمة الشعب الفرنسي لنظام الحكم، وهذا تطور لم يكن أيضًا في الحسبان.

الفصل الثالث

الفكر المالي الكلاسيكي

ازدحم الربع الأخير من القرن الثامن عشر بالحوادث التي تبشر بعصر جديد في النظام الاقتصادي السياسي، ففي ميدان الإنتاج نرى بدء الثورة الصناعية التي مكنت الصناعة الرأسمالية الحديثة من تدعيم أسسها واضطراد نموها.

وفي عام **1775** كون ماثيو بولتون وجيمس وات شركة، وكان الأول من كبار رجال الأعمال والثاني من العلماء، فكانت شركتهما رمزًا للرابطة التي نشأت منذ ذلك العهد بين الصناعة والعلوم وازدادت توثقًا بمرور الزمن. وفي عام **1776** نودي باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، فانهار بذلك ركن من البناء الاستعماري الذي كان عاملًا من العوامل المهمة لرواج الآراء التجارية وحقلًا صالحًا لتجارها.

وفي نفس العام نشر آدم سمث كتابه ((بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم))، فكان للأجيال اللاحقة نبراسًا ومثالًا طيبًا يرجع إليه الاقتصاديون ويستلهمون منه الوحي، وبعد عدة سنوات أسدلت الثورة الفرنسية الكبرى الستار على رواية نظام الإقطاعيات.

ويختلف فهم الناس لمعنى كلمة ((الكلاسيكية)) باختلاف مذاهبهم، ولذا نجد من الضروري أن نلخص أهم خصائص هذه الطريقة وهي: النجاح التام في إبراز كيفية عمل الآلة الاقتصادية في الوقت الذي ظهرت فيه مؤلفات سمث وريكاردو، فقد أظهر هذان الكاتبان بوضوح المبادئ الأساسية التي بني عليها صرح النظام الرأسمالى والعوامل التي أدت إلى قيام هذا النظام.

من أجل هذا وبالرغم من جميع الانتقادات التي وجهت إلى كتابات آدم سمث وريكاردو سواء لقصور تحليلهما من وجهة فنية أو لعدم صحة بعض القوانين التي صاغاها، فسيبقى لهما أبد الدهر شرف قيادة الأجيال التالية من الاقتصاديين إلى ضرورة البحث عن مبدأ موحد يوضح الظواهر الاقتصادية ويربط بعضها ببعض.

وقد يصعب تحديد مبدأ الطريقة الكلاسيكية من وجهة تاريخية، لأننا كما رأينا نجد بذور هذه النظرية قد غرست منذ أوائل القرن الثامن عشر في إنجلترا وحوالى منتصفه في فرنسا، غير أنه يمكن القول بوجه عام إن عصر الطريقة الكلاسيكية يبدأ بمؤلف آدم سمث ((ثروة الأمم)).

على ان تحديد نهاية هذا العصر أكثر صعوبة، فمن الناس من يذهب إلى أن الطريقة الكلاسيكية لم ينته عهدها بعد وأن أثرها ما زال باقيًا في مؤلفات المحدثين من علماء الاقتصاد، غير أنه مع انطواء هذه العبارة على كثير من الحق، فلا يمكن أن نتجاهل التغيير الذي طرأ على

النظريات الاقتصادية بعد عام **1820**، وذلك في إنجلترا نفسها التي تعتبر بحق معقل الكلاسيكية.

على أنه في خلال نصف القرن من سنة **1820** إلى سنة **1870**، لم تكن هناك مدرسة واحدة يمكن أن نعتبرها مدرسة العصر التي تفوز عند الجيل بالاحترام، أي كان هناك تناقض في آراء الكتاب الاقتصاديين. ولكن حوالى سنة **1870** تقوم مدرسة حديثة تجري في التحليل الاقتصادي على أساس فكرة المنفعة الجدية، ويصبح من الممكن ثانية أن نعثر على طريقة واحدة يعم اتباعها في تفسير الظواهر الاقتصادية.

آدم سمث:

ولد آدم سمث عام **1723** لقاضٍ أسكتلندي اشتغل أيضًا مديرًا للجمارك، وأتم تعليمه في جامعتي جلاسجو وأكسفورد، ثم شغل كرسي علم المنطق ثم علم الفلسفة الأخلاقية (الحسية أو اللامادية) في جامعة جلاسجو. وبعد أن قضى **13** عامًا في خدمة التدريس، اصطحبه دوق باكلو الشاب في رحلة إلى إنجلترا، ورتب له معاشًا كافيًا مكنه من تكريس وقته للكتابة. ولكنه في عام **1778** قبل منصب قوميسير للجمارك، واحتفظ بهذا المنصب حتى مماته في عام **1790**.

نستنتج من هذا التاريخ الموجز أن آدم سمث كان عالما بتكوينه وعمله، ننتظر منه إذن بحثًا علميًا.

ولقد كان بُعد آدم سمث عن مجال الأعمال مع عدم الجهل بما يجرى فيه – فقد عاش في مدينة صناعية واتصل بالحركة التجارية عن طريق عمل والده في أول الأمر ثم عمله أخيرًا – ظرفًا مناسبًا بل ضروريًا في تلك المرحلة من تكوين علم الاقتصاد، إذ قد سُلح آدم سمث بالصفات اللازمة لتحويل دفة البحث الاقتصادي من طريق لا تنتج إلا بحوثًا مستقلة في مسائل عارضة إلى الطريق التي تؤدي إلى علم مكتمل الأصول والمبادئ، كذلك كان مناسبًا أن يقوم بهذا العمل فيلسوف أخلاقي لأن هذا العلم كان يتضمن البحث في الفلسفة السياسية والعلوم السياسية والتشريع.

وكان من الطبيعي أن يتشرب آدم سمث أثناء الخمسة والعشرين عامًا التي سبقت نشره لكتاب ((ثروة الأمم))، الكثير من الآراء الاقتصادية والفلسفية التي أبداها السابقون. فمبدأ حرية الفرد وفكرة الناموس الطبيعي لا بد وأن يكون سمث قد استمدها من أستاذ ((فرنسيس هاتشسون)) لأنها شغلت مكانًا هامًا من محاضرات هذا الأخير. على أن الفكرة في أصلها يرجع عهدها إلى بعيد، فقد أشار إليها الفلاسفة الإغريق ورددها المفكرون الرومان، واشتد ساعدها في عهد النهضة والإصلاح الديني ثم ظهرت في شكل مختلف نوعًا لدى الكتاب الإنجليز باكون وهوبز ولوك، وأخيرًا أنتجت أشهى ثمارها في عهد الفيزيوقراط وسمث.

وإنه مع اختلاف ألوان هذه الفكرة، إلا أن أساسها عند هؤلاء جميعًا ينحصر في أن ثمة نظامًا طبيعيًا له قوانين تفضل جميع القوانين التي يمكن أن يضعها الإنسان.

أما عن أثر الفيزيوقراط والاقتصاديين الإنجليز أمثال هوبز ولوك وكانتيون في كتابات آدم سمث، فإنه أمر واضح كل الوضوح، على أننا نكون مخطئين لو ظننا أن شيئًا من هذا يقلل من شأن كتاب آدم سمث، لأن ميزة هذا الكتاب لا تعتمد على أنه أتى بآراء جديدة، وإنما هي تنحصر في أنه لم شعث الأفكار القديمة في المواضيع الاقتصادية والمالية المختلفة ونسقها بحيث كونت علمًا مرتبطة أجزاؤه أشد الارتباط.

الأساس الفلسفي السياسي لآراء آدم سمث:

لم يبسط آدم سمث المبادئ الفلسفية التي بنى عليها تحليله الاقتصادي بسطًا صريحًا في أي جزء من كتابه.

فالكتاب مقسم إلى خمسة مجلدات، يعالج الأول مسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة، ويعالج الثاني موضوع رأس المال، وفي الثالث والرابع نجد دراسة للسياسات الاقتصادية المختلفة التي اتبعتها الأمم في مختلف العصور ، ويختص الخامس بموضوع المالية العامة.

غير أنه بالرغم من ذلك يمكن التحقق من كثير من هذه المبادئ في ثنايا مؤلفه، فهو لم يعدم فرصة في أجزاء الكتاب المختلفة لترديد الأهمية

القصوى للنظام الطبيعي الذي يفضل أي نظام وضعي، كما أنه يقرر في كتابه الفلسفي ((نظرية المشاعر الحسية)) أن سلوك الإنسان تحفزه ست نزعات طبيعية: حب الذات، والعطف والرغبة في أن يكون حرًا، والشعور بالفضيلة، وعادة العمل، والميل المتبادل. فإذا سلمنا بأن هذه هي منبع سلوك الإنسان، كان كل فرد هو خير حكم فيما يختص بمصالحه، ووجب أن يُترك حرًا حتى يحقق هذه المصالح بالطريقة التي تروقه.

ولكن أهم من هذا قول سمث إن الإنسان إذا تُرك لنفسه فهو لن يحقق مصالحه فحسب، بل إنه يفيد المجتمع أيضًا، فإن العناية الإلهية قد منحت هذا العالم نظامًا طبيعيًا يسود أوجه نشاطه، وقد كان من دقة توازن الحوافز الإنسانية أن مصلحة الفرد لا تتعارض مع مصلحة المجموع، فحب الذات تصحبه ميول أخرى وبالأخص العطف، وعلى هذا لا يمكن لأعمال الإنسان التي تجلب له الخير إلا أن تنطوي على إفادة الغير في نفس الوقت.

ولقد كان اعتقاد سمث في هذا التوازن الدقيق بين الحوافز الإنسانية سببًا في قوله المشهور: ((إن الإنسان وهو في سبيل إصلاح شأن نفسه تقوده يد خفية لتحقيق غرض لم يكن جزءًا من هدفه أصلًا))، بل كان سمث يعتقد أن الإنسان ينجح في إفادة المجتمع وهو يعمل لصالح نفسه أكثر مما لو كرس مجهوده لصالح المجتمع، وفي هذا يقول: ((لم أعرف

أن خيرًا كثيرًا يتم على أيدي أولئك الذين يتخذون من الصالح العام تجارة لهم)).

وقد بلغ اعتقاد آدم سمث في كفاية النظام الطبيعي مبلغًا كبيرًا، فنادى بوجوب كف الحكومة عن التدخل، فالحكومة إذا تركت الفرد يعمل للحصول على أقصى ما يستطيع الحصول عليه من المنافع الشخصية، فإن القانون الطبيعى سوف يدفعه أيضًا للعمل لتحقيق أقصى المصالح العامة.

ووظيفة الحكومة الطبيعية لا تخرج عن القيام بثلاثة واجبات: دفع الاعتداء الخارجي، وحماية الملكية الخاصة وإقامة العدل في الداخل، والقيام بالمشاريع العامة التي لا يُنتظر أن يقوم بها الأفراد لقلة ما تنتجه من ربح مثل الطرق والكباري، أما عدا ذلك فاليد الخفية أقدر على القيام به، فكل الأعمال من تجارية وصناعية وزراعية يجب أن تُترك حرة.

ولاشك أنه من العبث وضع العراقيل في طريق الواردات التي يمكن الحصول عليها من الخارج بأقل من تكاليف إنتاجها داخل الدولة، فإن هذا يوجه الصناعة إلى ميادين أقل نفعًا من تلك التي كانت تتجه إليها لو تركت الأمور تأخذ مجراها الطبيعي.

إلا أن سمث يعترف بحالات استثنائية يمكن فيها تقييد حرية التجارة، وذلك إذا كانت الحماية ضرورية لبعض الصناعات اللازمة للدفاع القومي، أو إذا كان فرض ضريبة جمركية ضروريًا لتحقيق تكافؤ

في فرص المنافسة بين الإنتاج الوطني الخاضع لضريبة على الإنتاج والواردات الأجنبية المنافسة التي لا تخضع لمثل هذه الضريبة، أو إذا كان فرض الضرائب الجمركية أو غيرها من القيود أداة للمعاملة بالمثل في حالة اتخاذ مثل هذه الإجراءات من جانب دولة أخرى.

أما تقييد التجارة تجاه دولة معينة بقصد الحصول على فائض في الميزان التجاري معها، فينتقده سمث نقدًا شديدًا، إذ أنه ليس سوى سياسة إفقار للدولة الأخرى، بينما من مصلحة كل دولة أن تعمل على رخاء الدول الأخرى ، إذ بذلك تصبح تلك الدول أكثر قدرة على الشراء منها.

وهكذا يحول سمث الاهتمام من ميزان التجارة الخارجية إلى ميزان الإنتاج والاستهلاك القومي على اعتبار أن هذا الميزان الأخير هو في الحقيقة مصدر ثراء الدولة وقوتها.

كذلك يدلي سمث بأنه ليس من الحكمة اتخاذ إجراءات لتمييز صناعة ما أو عرقلة أخرى، فلا يصح تشجيع الزراعة على حساب الصناعة أو العكس، فمثل هذه الإجراءات قد تصد الأموال عن عمل ربح وقد تجذبها الى عمل خاسر أصلًا ، وهي بهذا تنتقص من الصالح العام.

لهذا نجد أن سمث أشد حماسة من الفيزيوقراط لسياسة عدم التدخل لأنه لم يعط الزراعة مثلهم مركزًا ممتازًا، ولقد كان هذا التعميم في نظرية

سمث ببسط نظريته، بل حاول تطبيقها على كل مظاهر التدخل التي خلفها عهد التجاريين، فبيّن أن الإجراءات التي كانت تُتخذ لضمان الحصول على كمية وفيرة من المعادن النفيسة لم تفد الصالح العام بقدر ما أفادت بعض ذوي المآرب الشخصية، كذلك أهاب بالحكومة أن تقضى على مظاهر الاحتكار في شئون العمال، كما دعاها في الوقت نفسه إلى التدخل إذا لزم الأمر للقضاء على مظاهر الاحتكار الرأسمالي، فالمنافسة الحرة في رأيه هي الشرط الواجب توفره لكى يحصل كل امرئ على ما يستحق ويؤدى إلى المجتمع كل ما يستطيع من خدمات.

ولقد صادفت آراء آدم سمث نجاحًا عظيمًا، ولكن مما لاشك فيه أنه لولا استعداد الأذهان لتلقي الدعوة لتحرير الحياة الاقتصادية لما صادف سمث كل ذلك النجاح، فسمث تحدث بصوت أرباب الصناعة الحديثة ، وأحيا ما كان يجيش في صدورهم من الأمل في القضاء على التدخل في سوق العمل وسوق السلع والتخلص من بقايا معالم العهد القديم. حقًا أن المناداة بالقضاء على الاحتكار والتدخل الحكومي كان من شأنها أن تضر بفئة من كان الاحتكار والتدخل في صالحهم وأن تعود بالنفع على فئة أرباب الأعمال الناشئين، ولكن هذه الفئة كانت تضم دعاة التقدم، وهي الطبقة المنتجة في المجتمع التي عجلت التقدم الاقتصادي.

وهكذا إذ نسلم بأن آدم سمث كان يدافع عن طائفة بالذات وكانت ينتقد بشدة أعضاء المجتمع غير المنتجين، فإنه لا يمكننا أن ننكر

أن المصلحة العامة كانت تقضي بالدفاع عن تلك الفئة، لهذا لم يكن آدم سمث مدعيًا عندما تكلم بلهجة المدافع عن خير المجموع.

ولم يكن سمث بغافل عن ميل رجال الأعمال وسعيهم للحصول على مراكز احتكارية، إلا أنه كان يعتقد أن الاحتكار لا يقوم إلا بمساعدة الدولة، وأنه ما دامت الدولة لا تتدخل إلا لتدعيم نظام المنافسة الحرة، فلن تقوم للاحتكار إذن قائمة.

وهكذا كان سمث متفائلًا بطبعه، أما ما كان حوله من مساوئ اجتماعية فقد أرجعه لأخطاء الحكم في الماضي، فالماضي في نظره عبارة عن سلسلة من المحاولات لتقوية المصالح الطائفية، لذا يجب قبل كل شيء تحرير الحكومة من نفوذ الأفراد والطوائف، فإذا ما تم هذا التحرر بدأ الانسجام الاجتماعي الطبيعي توًا بين الجميع.

لمحة عن اقتصاديات آدم سمث:

شغل الكتاب الاقتصاديون خلال المائتي عام التي سبقت ظهور كتاب ((ثروة الأمم)) بالبحث عن مصدر ثروة الشعوب، فوجده التجاريون في التجارة الخارجية التي تزيد ما لدى الشعوب من المعادن النفيسة، وأنكر الفيزيوقراط قدرة التبادل على زيادة الثروة ووجدوا في الأرض المنبع الأصلي لكل الثروات، فجاء آدم سمث معلنًا الثورة على كل هذا ومناديًا بالعمل مصدرًا للناتج السنوي من ضروريات وكماليات.

ولديه يتوقف مقدار ثروة أمة ما على شيئين:

الأول: هو إنتاجية العمل، والثاني: مقدار العمل المستخدم في الأغراض الإنتاجية.

وقد قادت مناقشة إنتاجية العمل آدم سمث إلى دراسة فوائد تقسيم العمل والتبادل، والنقود، والتوزيع، وهذه تكون مواضيع بحث الكتاب الأول، أما مناقشة الأمر الثاني وهو كمية العمل الموظف في أغراض إنتاجية، فقد قادت سمث إلى تحليل رأس المال وإلى التفرقة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، وهما أهم ما احتواه الكتاب الثاني من مؤلفه، أما الكتابان الثالث والرابع فإنهما يحتويان بسطًا تاريخيًا لنمو الثروة، وللسياسات الاقتصادية المختلفة، ثم انتقادًا لآراء التجاريين والفيزيوقراط، وأهم ما يمتاز به هذا الجزء من ((ثروة الأمم)) هو دفاع سمث عن حرية التجارة مما أشرنا إليه آنفًا.

آراء آدم سمث في المالية العامة:

يعالج الكتاب الخامس موضوع المالية العامة، وهنا يبسط سمث آراءه عن نفقات الدولة المسلم بها على ضوء آرائه في وظيفة الدولة التي سبقت الإشارة إليها.

ويستعرض سمث القواعد الأربع الشهيرة التي ينبغي أن يقوم عليها نظام الضرائب الأمثل، وتنحصر هذه القواعد في:

1- العدالة أو المساواة: بمعنى أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في حماية الدولة. ولم يكن آدم سمث يعني بهذه القاعدة أن يدفع الجميع الضريبة، بل كان يسلم لإعفاء المعدمين وذوي الدخول الضئيلة منها.

2- اليقين: بمعنى أن تكون الضريبة المفروضة على كل فرد مؤكدة لا تحكمية، فوقت الوفاء وطريقته والمقدار الذي يُدفع، كل ذلك ينبغي أن يكون واضحًا للمكلف ولأى شخص آخر.

3- الملاءمة: وذلك بأن تُجبى الضريبة في الوقت وبالطريقة الملائمة للممول، أي يُطلب من الممول أن يدفع الضريبة في وقت مناسب، كأن يدفع الزارع الضريبة بعد جني المحصول مثلًا.

4- الاقتصاد: وتقضي هذه القاعدة بضرورة تنظيم جباية الضريبة بحيث لا تنتزع من الممول إلا أقل ما يمكن فوق ما يدخل خزانة الدولة، أي أن تكون نفقات جبايتها قليلة.

وقد كان لهذه القواعد أثرها في مجرى الفكر المالي من بعد آدم سمث، إذ عمد الكتاب على أثره إلى تحليل الضرائب في ضوئها وبيان ما يترتب على هذا التحليل من نتائج.

ويعتقد سمث أن الضرائب المباشرة على الأجور سوف يقع عبؤها على الممولين (أصحاب العمل)، فيحاولون رفع أسعار البيع لتحويل

عبء الضريبة إلى المستهلكين، فإذا لم يفلحوا في ذلك فلابد من هبوط الطلب على العمال لنقص أرباحهم بمقدار الضريبة.

ولا يرضى سمث عن فرض الضرائب على الأرباح لأن رأس المال بعكس الأراضي من الصعب تقدير قيمته، ومن السهل التنقل به إلى نواحٍ أخرى عندما يثقل عبء الضريبة، وبالمثل لا يحبذ فرض الضرائب على هذا العنصر من الأرباح الذي هو عائد المخاطرة لأنه في العادة معتدل ولأن الممولين لن يستمروا في استثمار أموالهم عند فرض مثل هذه الضريبة.

لايبقى إذن إلا الريع كمنبع للضرائب، والواقع أن سمث كالفيزيوقراط من قبله وريكاردو من بعده يرى في الريع أنسب موارد لنفقات الدولة لأن ريع أراضي البناء والأراضي الزراعية هو نوع من الدخل يتمتع به أصحاب العقارات دونما عناء، إذن فلن ينجم عن انتقاص هذا النوع من الدخل أي رد فعل ضار ، ولن يقل النشاط الصناعي كنتيجة لفرض مثل هذا النوع من الضرائب.

وقد يفسر البعض هذا الاتجاه بأنه مهاجمة من آدم سمث لفئة ملاك العقارات واعتراف منه بعدم مطابقة نظريته في اتفاق المصالح الخاصة لجميع الأفراد مع الصالح العام، على أننا نكون أدق وصفًا لاتجاهات آدم سمث الاجتماعية إذا فسرنا موقفه بخصوص نظام الضرائب الأمثل بأن اهتمامه كان موجهًا نحو تشجيع تكوين رءوس الأموال والقضاء على كل ما يعرقل نشاط أرباب الأعمال، وهي الفئة الناهضة المتقدمة.

دافيد ريكاردو:

نشأ دافيد ريكاردو في عائلة هولندية يهودية توطنت إنجلترا، ولم يكد يبدأ يفكر لنفسه حتى اعتنق الدين المسيحي الذي مات عليه. احترف مهنة أبيه وهي السمسرة في البورصة، وفي مدة وجيزة جمع ثروة كبيرة وأصبح من ملاك الأراضي وهجر السمسرة، ورافقه توفيقه في ميدان الأعمال إلى ميدان السياسة فانتُخب عضوًا في مجلس العموم، ومكنه تركه لأعمال السمسرة من أن يتفرغ للبحث العلمي في سن مبكرة.

وما من شك فيه أن كتابه ((أصول الاقتصاد السياسي والضرائب)) الذي أخرجه في عام **1817** هو أهم ما كتب، ولو أن الفصول العديدة التي كان ينشرها في المناسبات المختلفة تحوي كثيرًا من الإضافة والتجديد لعلم الاقتصاد، ولا تقل عنها في الأهمية رسائله ومذكراته.

وثمة اختلاف كبير بين أسلوب ريكاردو وأسلوب سمث في الكتابة، فالأول تنقصه المسحة العلمية التي يتمتع بها الثاني نتيجة لنشأته وعلمه، كذلك لم تكن كتابات ريكاردو في الشئون الاقتصادية جزءًا من فلسفة اجتماعية خاصة، فلم يكن لريكاردو كما كان لسمث رسالة يحاول تدعيمها، بل كان كل غرضه إيضاح وتحليل العوامل الاقتصادية في مجتمع يسوده نظام اجتماعي معين.

وقد قام ريكاردو بتحليل الأجور والأرباح والريع، أما بالنسبة للأجور فإن ريكاردو يعتبر العمل سلعة تتحدد قيمتها كما تتحدد قيم

السلع الأخرى، فثمنها الطبيعي هو هذا الذي يمكن العامل من أن يعيش ويتكاثر، ويتوقف هذا المقدار بدوره على ذلك القدر من الضروريات والكماليات التي أصبحت ضرورية للعامل بحكم العادة. وقد ينتج عن ظروف العرض والطلب أن يحيد مستوى الأجور عن الثمن الطبيعي المشار إليه، ولكنه لا يلبث أن يرتد إليه. وواضح أن هذه نظرية كفاف أساسها هو نظرية مالتس في السكان (انظر الفقرة التالية).

وأما بالنسبة للأرباح، فإنه يمكننا القول إن أرباح الممولين في رأى ريكاردو ما هي إلا فائض يتمثل في الفرق بين قيمة ما ينتجه العامل وبين ما يتكلفه إنتاج مجهوداته الذي يتوقف بدوره على ما يلزم ليضمن للعمال معيشة الكفاف المعتادة، فارتفاع مستوى الأجور يعني انخفاض الأرباح، وانخفاض مستوى الأجور يؤدي بالأرباح إلى الارتفاع.

أما عن نظرية ريكاردو في الريع، فقد قاده تحليله لقانون تناقص الغلة في الزراعة إلى تحليل كيفية نشوء الريع التفاضلي.

ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن تحليل ريكاردو لآثار تكوين رءوس الأموال على مستوى الأجور والأرباح والريع قد يفوق كتاباته الأخرى أثرًا وأهمية، ومرمى هذا التحليل واضح، فالأجور والأرباح يسيران في اتجاهين مضادين، إذا زاد أحدهما فإنما يزيد على حساب الآخر، والسبب الوحيد لزيادة الأجور هو زيادة كمية العمل اللازمة لإنتاج حاجات المعيشة لاسيما القمح، فقانون تناقص الغلة في الزراعة إذن هو محور نظرية ريكاردو في التطور الاقتصادي.

وبديهي أن هذا ما كان ليؤدي إلى تفاؤل بمستقبل المجتمع، كما أنه لا ينم عن انسجام طبيعي بين مصالح فئات المجتمع المختلفة، فمصالح ملاك الأراضي الزراعية تتعارض مع مصالح العمال وأرباب الأعمال والمجتمع عامة.

وهكذا نرى أن نظرية ريكاردو في الريع تؤدي به إلى حكم قاسٍ على المركز الاجتماعي لملاك الأراضي، فمصلحة الملاك تتعارض أبدًا مع مصلحة المستهلكين وأرباب الأعمال، إذ بينما يفضل المالك الزراعي ارتفاع نفقات إنتاج القمح، نجد أن هذا ليس في صالح المستهلك ولا الصانع، فجميع الفئات عدا الملاك يضرها ارتفاع ثمن القمح.

ولقد ترتب على هذا التحليل عدة نتائج مهمة؛ أولها إيجاد أساس نظري علمي للمطالبة بإلغاء قوانين القمح التي كانت قد فُرضت لحماية مصالح زراع القمح في بريطانيا ومنع منافسة القمح الأجنبي لقمحهم في السوق الأهلية، ولكن بعد أن تبين أن رخص القمح في صالح المستهلكين عمومًا وفي صالح الصناعة بصفة خاصة، إذ هو يؤدي إلى تخفيض نفقات إنتاج السلع، لم يكن ثمة بد من العمل على توفير الغلال بفتح أسواق إنجلترا للغلال الواردة من البلدان التي لم تضمحل بعد خصوبة أرضها الطبيعية.

أما ثاني النتائج؛ فكان إحياء فكرة الضريبة الوحيدة التي نادى بها الفيزيوقراط ورددها آدم سمث، وهكذا يؤيد ريكاردو فرض ضريبة على ريع الأرض لأنه هو الدخل الوحيد الذي يتضمن فائضًا يفوق بكثير ما

يكفي للتحفيز على الاستمرار في لعملية الإنتاجية، فضلًا عما في ذلك من الإقلال من التعارض وتحقيق الانسجام بين صالح فئات المجتمع المختلفة.

وجدير بنا أن نذكر هنا أن آدم سمث رغم أنه قد بيَّن الآثار الاقتصادية لبعض الضرائب، إلا أنه لم يضع نظرية لعبء الضريبة، أما ريكاردو فقد عني بمناقشة مبادئ سمث المالية وعلق عليها في كتابه، حيث درس عبء الضرائب واستقرارها، والنتيجة الثالثة كانت أيضًا لا مفر منها، فمبجرد الاعتراف بوجود تعارض في مصالح فئات المجتمع المختلفة وبمجرد الاعتراف أن نوعًا خاصًا من أنواع الملكية (الملكية العقارية في هذه الحالة)، يؤدي إلى الاستغلال بشكل من الأشكال، فقد فتح الباب لانتقاد النظام الاجتماعي في مجموعه، فما من شك أن تحليل ريكاردو للنظام الاقتصادي يعد أساس هجمات الاشتراكيين بزعامة كارل ماركس.

توماس روبرت مالتس

يعتبر مالتس من مؤسسي المذهب الكلاسيكي ومن نقاده في نفس الوقت، والحقيقة أن قيمة مالتس كاقتصادي ترجع إلى انتقاده للكلاسيكية لا إلى ما اتفق عليه معهم.

وتعتبر نظريات مالتس في السكان والريع عناصر مهمة في الاقتصاد الكلاسيكي، ولا جدال في أن الأساس الحقيقي لنظرية مالتس

في ((السكان)) التي أخرجها في عام **1798**، هو نفس الأساس الذي بنى عليه بحثه في ((طبيعة وتزايد الريع)) الذي نشره عام **1815**، والذي ضمنه شرحًا لنظرية الريع التفاضلي يماثل شرح ريكاردو للموضوع ذاته، وما هذا الأساس إلا تطبيق لقانون تناقص الغلة.

ومما لاشك فيه أن التقدم الاقتصادي الذي أحرزه الإنسان بعد عهد مالتس فيه ما يكفي للقضاء على أهمية تحليله، فازدياد معرفة الناس بوسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة حالت دون تحقيق مخاوف مالتس، كما أن استغلال الأراضي البكر بالعالم الجديد وتقدم طرق الزراعة العلمية جعلت من الممكن زيادة المنتج من مواد الغذاء بحيث أصبح من الممكن سد حاجات عدد أكبر من الناس وضمان مستوى معيشي أعلى لهم.

وهكذا كذبت الحوادث قانون تناقص الغلة كمبدأ ديناميكي، أي كمبدأ يصف ما يحدث في الاقتصاد المتطور، وأصبحت صحة هذا القانون في الاقتصاد الحديث قاصرة على حالة الاستقرار النظرية.

وقد يكون الانتقاد الذي وجهه مالتس لظاهرة الادخار كما عالجها سمث وريكاردو، هو أول هجوم وجهه إلى النظرية الكلاسيكية واتخذ شكل مناقشة فنية من الطبقة الأولى، هذا مع العلم بأن مالتس قد قبل كثيرًا من أركان نظرية ريكاردو، ولكن لم يمنعه هذا من رفض تطبيق هذه النظرية لحل بعض المشاكل العلمية.

ويمكن تلخيص قضية مالتس في أنه يعتقد بإمكان زيادة عرض السلع عمومًا على الطلب عليها، بينما ريكاردو تبنى نظرية الاقتصاد الفرنسي ((ساى))، التي ضمنها مؤلفه في الاقتصاد السياسي الذي نشر عام 1803، ومؤدى هذه النظرية أنه لا يمكن حدوث ازدياد عام في العرض على الطلب، لأن كل عرض يقابله طلب، وكل سلعة تُعرض في السوق تخلق الطلب الخاص بها.

وعلى أساس هذه القضية الجلية قال ((ساى)) وريكاردو إنه لا يمكن تصور زيادة عامة في العرض على الطلب، وإن حدث أن اختل التوازن في بعض نواحي الإنتاج فزاد المنتج من شيء بحيث أصبح ثمن بيعه لا يغطي نفقات إنتاجه، كان هذا معناه لدى ريكاردو أن نوعًا آخر من السلع قد أُنتج منه ما لا يشبع الطلب عليه على أساس سعر يتفق ونفقات إنتاجه.

ولكن مثل هذا الاختلال في التوازن سوف تصلحه حركات الأثمان، لأن انخفاضها في ناحية بما يعود على المنتجين بالخسارة سوف يؤدي إلى إنقاص الكمية المنتجة، وارتفاعها في ناحية أخرى بما يعود بالربح غير المنتظر على المنتجين سوف يؤدي إلى زيادة المنتج فيعود التوازن بين فروع الإنتاج المختلفة وبالتالي بين العرض والطلب.

فمالتس إذن وإن كان على اتفاق مع الاقتصاديين الكلاسيكيين في كثير من آرائهم، إلا أنه في الوقت نفسه أول من لفت النظر إلى التناقض

والتنافر المنطوي عليه الاقتصاد الكلاسيكي، فعنده لا يستطيع نظام المشاريع الاقتصادية الحرة أن يحقق التوازن في أجزائه دونما تدخل.

ومالتس أول من أشار إلى أن الأزمات الاقتصادية تحدث نتيجة لأسباب دفينة في نظام المشاريع الرأسمالية الحرة، وذهب في بيان تنافر مصالح العمال والرأسماليين إلى مدى أبعد من المدى الذي وصل إليه ريكاردو، فهو القائل: ((إنه من المهم أن نلاحظ أنه مهما زادت المقدرة الاستهلاكية لطبقة العمال، فلن تكفي وحدها كحافز لتوظيف رءوس الأموال)) وتحوي هذه العبارة بذور السخط وعدم الرضا عن الرأسمالية الخاصة كنظام اقتصادي عام.

كذلك كان مالتس أول من بشر بنظريات قصور الاستهلاك عن الإنتاج، فهو وإن كان راضيًا عن الصناعة الرأسمالية، إلا أنه غير راضٍ عن أثرها الثوري تجاه سادة عهد الإقطاعيات، فهو يرحب بمقدرتها على زيادة الإنتاج ولكنه يود لو أنها أفسحت مجالًا لفئة السادة المتبطلين الذين يستهلكون ولا ينتجون بكل ما اعتادوه من إسرافوتبذير تفاديًا للركود الاقتصادي وتراكم السلع. هذا ولم يغب عن مالتس أن هذه القوة الشرائية أو بعبارة أخرى ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق في أوجه غير منتجة يمكن أن يُحول إلى أيدي الحكومة لكي تقوم هي بإنفاقه في الأعمال العامة، وهو لا يرى بأسًا في استدانة الحكومة لهذا الغرض.

الفصل الرابع

الفكر المالي في فترة الانتقال

لم تسلم المدرسة الكلاسيكية التي بدأ تأسيسها آدم سمث واستكملت بنيانها على يد مالتس وريكاردو من النقد.

ويمكن تقسيم الانتقادات التي وجهت إلى المذهب الكلاسيكي إلى نوعين: الأول هو تخليص النظرية الكلاسيكية من المتناقضات المنطقية والأخطاء التحليلية، بينما يهاجم النوع الثاني ما ينطوي عليه التحليل الاقتصادي الكلاسيكي من اتجاهات سياسية.

وسنحاول أن نناقش فيما يلي أهم الآراء المالية للكتاب في فترة الانتقال ما بين الكلاسيكية وقيام الفكر المالي الحديث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، سواء في ذلك الآراء الرجعية أو الأفكار الثورية.

الخياليون الألمان:

كانت ألمانيا في أوائل القرن التاسع عشر متأخرة اقتصاديًا عن إنجلترا وفرنسا، وكانت مقسمة إلى إمارات تفصلها الحواجز الجمركية، وكان النظام الإقطاعي سائدًا في الميدان الزراعي، ونظام الطوائف مازال منتشرًا

في الميدان الصناعي، وبعبارة أخرى كان الجو في الحياة الاقتصادية لا يختلف كثيرًا عن جو العصور الوسطى.

وبينما كانت أجزاء ألمانيا مختلفة تفصلها الحواجز الجمركية، كانت أبواب جميع الإمارات الألمانية مفتوحة للواردات من المنتجات الأجنبية، وكان طبيعيًا أن يتوجه أرباب الأعمال والمفكرون بنظرهم إلى إنجلترا وفرنسا، وبدء البحث والنقاش في أسباب تأخر ألمانيا، وأخذت الأفكار تتشبع بكتابات سمث وريكاردو وتتأثر بالإصلاحات التي أعقبت الثورة الفرنسية، وبدأت حركة ترمي إلى تحقيق الوحدة القومية والنظام الحر في الاقتصاد والسياسة، إلا أن الألمان اضطروا أخيرًا إلى الرجوع إلى التقاليد التجارية والكاميرالية في الميادين الاقتصادية والمالية، واستعادوا الأساس الفلسفي الاجتماعي لنظرياتهم لأنظمة العصور الوسطى التي تتنافى مع فكرة القانون الطبيعي والمصلحة الخاصة.

ويعتبر البعض التأخر المادي الذي كان تعانيه الولايات الألمانية في ذلك الوقت سببًا في قيام الخيالية.

وقد توقف انتشار مذهب الخياليين في ألمانيا عند منتصف القرن التاسع عشر، إذ أخذ الاقتصاد الحر يحل مكانه، ثم بُعث من جديد على أيدي زعماء النازية ولكنه لم يستمر طويلًا. ويلوح أن قيام المذهب الخيالي ثم اختفاءه ثم بعثه ثانية واختفاءه مرة أخرى، راجع إلى أن الخيالات الاقتصادية والسياسية لكي تشب وتقوى آثارها لابد أن يتوافر لها ظرفان مرتبط أحدهما بالآخر؛ الأول: سوء الحالة الاقتصادية، والثاني: الحد من

حرية البحث العلمي، فالتقدم الاقتصادى وحرية البحث العلمي هما ألد أعداء الخزعبلات الاقتصادية والسياسية.

وقد تأثر الخياليون بفلسفة الكاتبين ((فيختة)) و((بيرك)) رغم أن هذين الفليسوفين لم يكونا من الخياليين ولا من المتشيعين لأفكار القرون الوسطى.

ويعتبر آدم مولر (1829 – 1779) في طليعة الخياليين الألمان وأبرزهم أثرًا، ولقد ظلت كتاباته منسية ردحًا طويلًا من الزمان حتى استخرجها زعماء النازي في أثناء بحثهم عن مراجع قديمة عن مذهبهم الجديد.

ولتفهم أفكار مولر يجب أن نذكر أن كتاباته وأسلوبه الشعرى الفياض والغامض في آن واحد كانت مكرسة لخدمة طبقة اجتماعية معينة، ألا وهي طبقة أصحاب الأراضى الرجعيين، وبينما نجده يشيد بذكر سمث، إذا هو يهاجم بعض معاصريه من الكتاب الألمان ويتهمهم بأنهم حاولوا أن يطبقوا آراءه دونما مراعاة لظروف ألمانيا الخاصة.

ويعتقد مولر أن سمث قد أخطأ في نظرته إلى المجتمع من وجهة نظر الفرد الأنانية، بينما كان مولر يرى الاهتمام بمصالح الجماعة والروحانيات بدلًا من الصالح الخاص والماديات، فالدولة في نظره عبارة عن كائن حى وما الأفراد إلا الخلايا التي لا يمكن تصور حياتها منفصلة عن جسم الدولة.

وكان مولر يدافع بقوة عن مظهر الملكية الذي كان شائعًا في عهود الإقطاع، كما كان يندد بسياسة الحرية سواء في الصناعة أو التجارة معلنًا أن الاهتمام يجب أن يكون موجهًا إلى الإنتاج القومي، أي المصلحة العامة وليس إلى مصلحة الأفراد، ومناديًا بواجب الدولة في أن تغرس في قلوب الأهليين الشعور بالعزة القومية وحب المنتجات الأهلية.

وهكذا توحي آراء مولر بقيام نظام اقتصادي قائم على الحماية وعدم فرض ضرائب على الأراضي الزراعية. أما في الميادين السياسية، فإن أفكاره توحي بالتآلف بين ملاك الأراضى وبعض الممولين والسياسيين المحترفين الراجعين لتكوين حكومة مطلقة تعمل على توحيد البلاد وتحقيق أمانيها القومية.

فريدريك ليست:

لم يكن فريدريك ليست (**1846 –1789**) يحلم كمولر بالرجوع بالعالم إلى نظام الإقطاعيات، ولم يجعل هدف كتاباته مصلحة الملاك الزراعيين، ولكن كان أشبه بالكتاب الكلاسيكيين في أنه شيد نظرية علمية على أسس من الاتجاهات الاجتماعية الواضحة، فهو رأى أنه لا مفر من قيام الرأسمالية الصناعية في ألمانيا وحاول أن يخلي طريقها من العقبات.

والفرق بينه وبين سمث وريكاردو ينحصر في أن ((ليست)) كان بصدد صناعة ناعمة الأظافر توجه صناعة أجنبية كاملة النمو وطيدة

الأركان، فلم يكن في وسعه أن ينادي بما نادى به سمث وريكاردو من عالمية اقتصادية حرة من كل القيود، وكان مضطرًا إلى المناداة بالقومية الاقتصادية.

وهكذا كان غرض ((ليست)) أن تصبح الولايات الألمانية كلها سوقًا واحدة تنتقل فيها المنتجات الألمانية دونما عائق وتحميها الضرائب الجمركية من منافسة السلع الأجنبية.

ولقد تم في عهده الاتحاد الجمركي الذي جعل من الولايات الألمانية وحدة اقتصادية، وفتح هذا التغير في علاقات الولايات بعضها ببعض ميدانًا واسعًا لنشاط الصناعة الألمانية، وكانت الوحدة الكبيرة الجديدة يحوطها سياج من الضرائب الجمركية كافٍ لحماية الصناعة الأهلية.

وفي عام **1840**، ظهر مؤلفه الذائع الصيت ((نظام الاقتصاد السياسي القوي))، الذي يرحب فيه بالنهضة الصناعية والذي ينادي فيه بضرورة العمل على تحقيق التوازن بين نواحي الإنتاج المختلفة كمنبع للقوة الوطنية، فالصناعة يجب أن تقوم إلى جوار الصناعة، بل بدون قيام الصناعة لا يمكن أن تنشط فروع الإنتاج الأخرى، فالصناعة تؤدي إلى ارتقاء أساليب الزراعة وإلى تقدم الفنون والعلوم ووصولها إلى مستوى لا يمكن الوصول إليه في بلد زراعي محض.

ويقرر ((ليست)) أن اكتمال التوازن بين النشاط الزراعي والصناعي والتجاري لا يتحقق من تلقاء نفسه، بل على الدولة أن تقوم

بالخطوات اللازمة لتحقيقه، ومن هنا كان رفض ((ليست)) لمبدأ ((اتركه يعمل)).

ويبين ((ليست)) أن الإجراء الذي يؤدي إلى تدعيم أسس الصناعة هو الحماية الجمركية، ولكن لا يجوز الالتجاء إلى هذا الإجراء إلا حيث تتوفر أسباب النجاح الطبيعية، وحيث يكون التأخر نتيجة وجود منافسين أجانب سبقوا إلى الوصول إلى الميادين، فالتعريفة الجمركية في رأى ((ليست)) وسيلة من وسائل التربية الصناعية، ويمكن استخدامها لرعاية الصناعات الناشئة، ولكن يجب الاستغناء عنها عندما يقوى عود الصناعة الأهلية، وتصبح قادرة على أن تصمد لمنافسة الصناعة الأجنبية.

واستثنى ((ليست)) الزراعة وقال بعدم جواز حمايتها، وذلك لأن الصناعة – وقد قلدها المكان الأول في الاقتصاد القومي – في حاجة إلى الأغذية والمواد الخام الرخيصة، هذا بالإضافة إلى أن اختلاف التربة والطقس من مكان إلى آخر أعطى الزراعة حماية طبيعية.

وأخيرًا يقول ((ليست)) إن الحماية الجمركية ما هي إلا وسيلة مؤقتة للأخذ بيد الصناعية الألمانية الناشئة حتى تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه إنجلترا في رأيه في ذلك الوقت، وعند ذلك يحل مكان الحماية نظام التجارة الحرة العالمية.

يتبين لنا مما تقدم كيف أن ((ليست)) – في بيئته الخاصة وتحت الظروف التي كتب فيها – يجب أن يشغل المركز السامي الذي شغله سمث وريكاردو في عالم الفكر الاقتصادي والمالي.

جون ستيوارت ميل:

اهتم جون ستيوارت ميل في كتابه ((الاقتصاد السياسي)) الذي نشره في عام 1848، بنظريات توزيع الأعباء الضريبية.

وقد عني ميل في تحليله للعدالة الضريبية بإيضاح مبدأي التضحية المتساوية والتضحية الدنيا كأساس لتبرير التصاعد في أسعار الضرائب على الدخول. ولقد ساهم تحليل ميل للتضحية الذاتية مساهمة كبرى في تطور النظرية الموضوعية للمقدرة على الدفع التي أوردها آدم سمث في مناقشته لتوزيع أعباء الضرائب، بأن أوجد بعض المعايير التي يمكن الاستناد إليها في قياس القدرة على دفع الضرائب.

فلقد سبق أن أوردنا أن آدم سمث حين ذكر قاعدة العدالة أو المساواة كمبدأ أساسي في دستوره الضريبي، إنما كان يعني أن الضريبة حتى تكون عادلة فإنها يجب أن تكون عامة، بمعنى أن تُفرض على جميع الأشخاص والأموال في الدولة، فلا يُعفى دونما مبرر بعض السكان من دفعها كما لا تُفرض على أموال دون أخرى، هذا بالإضافة إلى أن عبء الضرائب يجب أن يُوزع حسب مقدرة كل شخص على الدفع، ولم

يوضح لنا آدم سمث الكيفية التي يمكن التعرف بها على مبلغ تلك المقدرة حتى يحدد مبلغ العبء على أساسها.

وهنا ثار الخلاف بين الكتاب بشأن تحديد العناصر الإيجابية التي يجدر الاعتماد عليها في قياس هذه المقدرة، فمنهم من يفضل اتخاذ مبلغ رأس مال الشخص أو مبلغ إنفاقه معيارًا لقدرته، ومنهم من يرى في الدخل أفضل مقياس لدرجة يسار كل ممول.

وظل الحال على هذا النحو إلى أن جاء ستيوارت ميل معلنًا رأيه بأن الضريبة تسبب حرمانًا لكل من تحمل بنصيب منها، أي أنها تفرض عليه تضحية معينة بحيث تنتزع جزءًا من أمواله التي يخصصها لإشباع حاجاته الحالية أو المستقبلية، وأنه يجب حتى يكون ثمة توافق بين الضريبة والمقدرة أن يكون مبلغ هذه التضحية واحدًا أو مناسبًا.

ويقرر ميل أن رأيه هذا يجد سندًا علميًا في نظرية المنفعة الحدية المتناقصة للنقود، فالنقود كالسلع تتناقص منفعة وحدها كلما زاد عدد الوحدات التي يمتلكها أو يحصل عليها الشخص منها، فالمنفعة الحدية عند ذي الدخل الكبير أقل منها من كان دخله صغيرًا أو متوسطًا، فإذا نحن فرضنا ضريبة تطبق نفس السعر على ممولين أحدهما ذو دخل صغير والآخر ذو دخل كبير فإن العدالة لا تتحقق حينئذ.

وهكذا يؤكد ميل أن الضريبة لكي تكون عادلة فإنها يجب ألا تُفرض على الجميع بسعر واحد، حيث إن العدالة التي تحققها الضريبة

النسبية على هذا النحو ليست إلا عدالة ظاهرية، فإذا افترضنا شخصين دخل أحدهما 100 جنيه ودخل الثاني 1000 جنيه، وفرضنا على كل منها ضريبة بسعر 10%، فإن تلك الضريبة ستقطع من الأول عشرة جنيهات، ومن الثانى 100 جنيه، وهي حينئذ لا تكون قد حققت ما يجب من عدالة، لأن الجنيهات العشرة التي اقتطعت من الدخل الأول كانت مخصصة لإشباع حاجات ضرورية لدى صاحب ذلك الدخل، فحرم منها ذلك الشخص عندما فرضت الضريبة عليه، أما صاحب الدخل الثاني فإنه لا يُحرم، بسبب ما يدفعه كضريبة وقدرها 100 جنيه، إلا من بعض كمالياته فقط، ذلك أن في دخل هذا الشخص الثاني سعة، فهو يستطيع رغم الضريبة التي فُرضت عليه إشباع جميع حاجياته الضرورية بل وإشباع بعض كمالياته أيضًا.

فالضريبة حتى تكون عادلة يجب إذن أن تحقق المساواة في التضحية، أي أن يتساوى الممولون في الحرمان الذي تسببه الضريبة لكل منهم، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق جعل الضريبة تصاعدية.

وهكذا استند ميل في قياس المقدرة على الدفع إلى فكرة التضحية القائمة على فكرة تناقص المنفعة الحدية للنقود، وهو يرتب على ذلك أنه يجب أن يكون السعر الذي يطبق على الوحدات الأولى من الدخل أو المال المتخذ وعاءً للضريبة بسيطًا، حيث تكون منفعة تلك الوحدات لصاحب الدخل أو المال كبيرة، ثم يرتفع سعر الضريبة إذا ما ازداد عدد تلك الوحدات، حيث تقل منفعتها تدريجيًا.

كذلك عنى ميل في تحليله للعدالة الضريبية بإيضاح مبدأ التضحية الدنيا بجانب مبدأ التضحية المتساوية، فهو يرى إمعانًا منه في تحقيق العدالة بين المواطنين في بعض المجتمعات – تلك التي تتفاوت فيها الدخول والثروات تفاوتًا كبيرًا – أنه من الواجب أن يُوزع عبء الضرائب على الأفراد ليس على أساس المساواة في التضحية، بل على أساس أن تسبب الضريبة أقل تضحية ممكنة، بمعنى أن تؤخذ الضرائب من الدخول والثروات الكبيرة، فلا تُمس الدخول والأموال الصغيرة إلا عند عدم كفاية النوع السابق.

وقد وُجهت فيما بعد إلى هذه الفكرة اعتراضات شبيهة بتلك التي صادفتها فكرة التساوي في التضحية، مما سنعرض له فيما بعد عند تحليل آراء باستابل وغيره من المفكرين الماليين المحدثين.

المدرسة التاريخية:

يعتبر روشر أول مؤسس للمدرسة التاريخية تلاه شمولر وكارن منجر في ألمانيا، واشلى وانجرام وتوينبى في إنجلترا.

وقد وجهت المدرسة التاريخية انتقاداتها للمذهب الكلاسيكي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- اعترضت المدرسة التاريخية على الرأي القائل بأن القوانين الاقتصادية المتوصل إليها استنباطيًا، لها من الصحة ما يجعل في الإمكان تطبيقها في كل زمان ومكان.

وبيَّن أنصار هذه المدرسة أن القوانين الاقتصادية إن وجدت، فهي نسبية ومتغيرة بالنسبة للزمان والمكان، فإنه لما كانت الظروف والأحوال الاقتصادية دائمة التغيير، فإن نتائج النظرية الاقتصادية لا يمكن أن تحتفظ بصحتها الأصلية.

ويؤكد أنصار هذه المدرسة ضرورة تشبع البحث الاقتصادي بالروح التاريخية، وضرورة استخدام التحليل الاستقرائي، بالإضافة إلى الطريقة الاستنباطية في البحوث الاجتماعية.

2 - يرى أنصار المذهب التاريخي أن حوافز السلوك الإنساني عديدة وليس بالضرورة أهمها حب الذات كما ادعى الكلاسيكيون، ويبنون على هذا أن النتائج التي توصل إليها الكلاسيكون مشكوك في صلاحيتها لأنها قائمة على افتراض أن حب الذات هو أهم دافع للتصرفات الإنسانية.

3 - أكد التاريخيون وحدة الحياة الاجتماعية وارتباط المراحل الاجتماعية الفردية بوجهة النظر العضوية للمجتمع، وبيَّنوا أن للمجتمع كيانًا عضويًا مستقلًا عن ذلك الخاص بأفراده.

ويمكن القول إن الثمرة الإيجابية الكبرى التي أنتجتها المدرسة التاريخية هي الحفز على البحث في التاريخ الاقتصادي والمالي. وقد عالج شمولر المالية العامة بصفة تبعية مع غيرها من الموضوعات الاقتصادية، ولكن كثيرًا من تلامذته قضوا حياقم في البحث في تاريخ الضرائب قديمها وحديثها، بل وعالجوا أيضًا مسائل النفقات العامة والقروض على نفس النمط.

وهكذا افترق الكتاب الألمان بهذا الاتجاه التاريخي عن آدم سمث في دراستهم المالية العامة، كما افترقوا عنه أيضًا في دراستهم لها على أنها فرع من العلم السياسي، لذلك رجعوا إلى العلماء الديوانيين أكثر من رجوعهم إلى آدم سمث وغيرهم من الكتاب الكلاسيكيين.

الفكر المالي الاشتراكي:

ينسب البعض بداية الفكر الاشتراكى إلى أفلاطون، كما يرجعه البعض إلى سانت توماس مور في كتابه عن ((إيتوبيا))، على أن أهم أنصار هذا النوع من الاشتراكية الخيالية هم الكتاب السابقون لكارل ماركس مباشرة، وهم سيسمندى، وسانت سيمون، وفورييه، وروبرت اوين، ولوى بلان، الذين كانوا يرون في التعاون الوسيلة المثلى لإنقاذ البشرية من براثن الرأسمالية والنهوض بالمجتمعات إلى حياة أفضل.

وهكذا نستطيع التمييز بين هذه الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية التي يمكن استخلاصها من كتابات رودبارتس، ولاسال، والتي قامت في الحقيقة على أكتاف كارل ماركس إذ أدلى بالحجج والادلة الاقتصادية والاجتماعية التي توضح حتمية التطور الاشتراكي.

وسنقتصر هنا على دراسة كارل ماركس، فهو الوحيد بين مؤسسي المذهب الاشتراكي الذي كون نظريته في الظواهر الاجتماعية بمعاونة جهاز من التحليل الاقتصادي الدقيق، بينما اعتمد غيره على المبادئ الفلسفية أو الأخلاقية مثل العدالة والإخاء والمساواة، هذا بالإضافة إلى أن ماركس بين زعماء المذهب الاشتراكي هو الذي فازت نظريته بالتطبيق العملي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والصين الشعبية وغيرها من دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

غير أن ماركس كغيره من مؤسسي المذاهب المهمة وجد غيره على الطريق الذي سلكه، ولكن بينما بقي بعضهم في منتصف الطريق وانزوى البعض الآخر في منعطفاته، نجد كارل ماركس قد مشى الطريق إلى نهايته، وقد كان طريقًا طويلًا بدأه في عام 1847 برسالته ((فقر الفلسفة))، وفي يناير سنة 1848 في عشية الثورة ظهر ((البيان الشيوعي)) الذي كتبه مع انجلز واستعرض فيه نظريته وبرنامج الحزب الشيوعي الذي تكون في لندن سنة 1847، وكان في عام 1859 نشر كتابه ((انتقاد للاقتصاد السياسي))، وفي عام 1867 ظهر الجزء الأول من كتابه ((رأس المال))، أما الجزء الثاني فقد أخرجه صديقه انجلز بعد وفاته وفي 1885، كما

أخرج الجزء الثالث في عام 1894، وفي المدة بين 1910 – 1904 نشر الجزء الرابع بواسطة كارل كاوتسكى وهو يحوي تاريخًا للمذاهب الاقتصادية.

وقد قضى ماركس حياة مليئة بالعمل والجهاد في سبيل معتقداته. ولد في بلدته ترير في عام 1818 لعائلةيهودية ميسورة الحال، ولكن والده نبذ اليهودية بمجرد ولادته. وكان أمل والده أن يجد كارل لنفسه عملًا في خدمة الحكومة أو العلم، ولذا أرسله إلى جامعة بون ثم جامعة برلين، حيث اتصل بالشباب الألماني المثقف الذي كان في ذلك الوقت متشيعًا للفيلسوف Hege، وما لبث أن أظهر ميله إلى البحث في أسباب مساوئ المجتمع، فاتخذ موقفًا انتقاديًا من فلسفة هيجل الخيالية.

ولما شعر بأنه من المستحيل أن يشتغل بالمسائل العلمية في الجو الرجعي الألماني، هجر الحياة الأكاديمية إلى الصحافة التي شعر بأنها أقرب الوسائل إلى تحقيق ما يصبو إليه من إنارة الأذهان، ومنذ تلك اللحظة لم يترك الاشتغال بالسياسة.

واضطرته رقابة السلطات على النشر إلى الرحيل إلى باريس، حيث أصدر عددًا واحدًا من جريدة ترأس تحريرها في عام 1843، واحتوى هذا العدد على مقالين؛ أحدهما يعالج المسألة اليهودية، والآخر انتقاد لفلسفة هيجل القانونية، وانطوى المقال الأخير على شرح في التاريخ، ونزاع الطبقات، وطبيعة الثروات الاجتماعية.

ولكن اضطهاد حكومة بروسيا لحقه في فرنسا، وطُرد ماركس من باريس فولى وجهه شطر بروكسل في عام **1845**، وفي عام **1848** عاد ماركس إلى ألمانيا ليشترك عمليًا في ثورة ذلك العام، ثم نُفي مرة ثانية، وفي هذه المرة ذهب ماركس إلى لندن حيث بقي حتى وفاته في عام **1883**، وهناك أتم أبحاثه العديدة المطلوبة التي سبقت الإشارة إليها.

ويحدثنا ماركس في مقدمة كتابه ((انتقاد للاقتصاد السياسي))، عن الحوافز التي دفعته إلى دراسة الهيكل الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي، فيقول إن السبب الأول هو ما كان يشعر به من حاجة إلى تحديد موقفه من المناقشات السياسية الجارية التي كانت تنطوي على عنصر اقتصادي، وإن السبب الثاني هو رغبته في توضيح العوامل التي تكوِّن مختلف أشكال الحكومات والأنظمة القانونية، وإنه انتهى إلى نتيجة مؤداها أن أصول كل هذا توجد في مجموع ظروف المجتمع المادية، فالإنسان في رأيه ينتج حاجات معيشته بالتعاون مع أفراد المجتمع، ولكن هذا الإنتاج الاجتماعي يستلزم وجود علاقات اجتماعية خاصة يتوقف نوعها على مدى تقدم القوى الإنتاجية الاجتماعية.

وتكون هذه العلاقات الاجتماعية الهيكل الاقتصادي للمجتمع الذي يصبح أساسًا لبناء من الأنظمة السياسية والقانونية ومن الآراء وطرق التفكير، التي هى نفسها تعكس في نهاية الأمر صورة الهيكل الاقتصادي القائم، ولكي يفهم الإنسان هذه الآراء وتلك الأنظمة في شكلها الحاضر وفي تطورها المستمر، يجب أن ينفذ أولًا إلى كونه الهيكل

الاقتصادي الذي أنتجه، فالاقتصاد السياسي ما هو إلا علم تشريح المجتمع، وبعبارة أخرى هو دراسة العلاقات التي يستلزمها الإنتاج الاجتماعي والتي تكون النظام الاقتصادي.

ولكن إذا كان الهيكل الاقتصادي هو أساس الحياة الاجتماعية، فما كونه هذا الهيكل؟ يجيب ماركس عن هذا السؤال بأن العلاقات الإنتاجية في المجتمع تتكون من تقسيم أفراد المجتمع تبعًا لملكية أدوات الإنتاج المادية، وبعبارة قانونية هي علاقة ملكيات، فعندما يسود نظام الملكية الخاصة، ينقسم المجتمع إلى فئات يتميز بعضها عن بعض تبعًا لمركزها من ملكية أدوات الانتاج، وهذا التقسيم يعين المكان الذي تشغله كل فئة في العملية الإنتاجية، وهو أيضًا الأساس لما عدا هذا من الظواهر الاقتصادية، فالهيكل الاقتصادي للمجتمع ليس أكثر من تظيم اجتماعي معين للإنتاج وهو العامل النهائي في تقرير جميع الظواهر الاجتماعية.

وعلى هذا فمن الممكن أن نميز عدة أنظمة اقتصادية سادت في الماضي وكانت الملكية المشاعة فيما يختص بأدوات الإنتاج هي الصفة الأساسية لأول هذه الأنظمة، وكان معنى هذا في ذلك الدور أن الأرض ملك للمجتمع كوحدة، ولكن سرعان ما أصبح هذا الهيكل الاقتصادي غير مناسب لتقدم قوى الإنتاج، فعندما يصبح المجتمع وفي وسعه إنتاج ويفيض على حاجات أفراده الضرورية يكون هذا الفائض موضوعًا لملكية الخاصة، ومنذ هذه اللحظة تصبح الملكية الخاصة من الصفات اللازمة

للهيكل الاقتصادي، وعندما يصبح هذا النظام غير ملائم يحل محله نظام الإقطاعيات وما فيه من إنصاف العبيد، ولا يلبث هذا النظام أن يفسح الطريق للرأسمالية، حيث تفصل العمل عن ملكية أدوات الإنتاج، وهذا الدور من أدوار التطور الاجتماعي هو مجتمع الطبقة البرجوازية.

ويوجه ماركس تحليله ومنطقه المادي إلى هذا الدور الأخير، ويؤدي به هذا التحليل إلى أن يعتبر نظام المشاريع الرأسمالية الخاصة حلقة في سلسلة مستمرة وليس كنظام باقٍ غير قابل للتغير.

ويمتاز موقفه منذ البداية بروح النقض، فهو لا يقبل أن ينظر إلى العلاقات المادية القائمة والتي هي أساس الهيكل الاقتصادي الحاضر كأنها علاقات مقدسة لا يصح أن تُمس، بل هو ينظر إليها بالمنظار التاريخي فيجدها قابلة للتغير كما سبقها من أنظمة. وإن هذه الروح الانتقادية لهي من أهم ما يمتاز به التحليل الاقتصادي لماركس، وهنا يجب أن نذكر أن الانتقاد لدى ماركس لم يكن انتقادًا أفلاطونيًا، ولكنه انتقاد يرمي به إلى العمل الإيجابي وإلى النشاط السياسي.

ولكن إذا كانت الرأسمالية الخاصة قابلة للتغير، فما هي القوة المحركة نحو هذا التغير؟ تبعًا لمدرسة ماركس التاريخية، يجب أن يكون مصدر هذه القوة تعارضًا أو تناقضًا ينطوي عليه هذا النظام، وهذا التعارض يؤدي إلى التصادم والخلاف فالحركة فالتغير ، وواجب الاقتصاد السياسي أن يكشف عن هذا التعارض، ثم لا يخفيه ولا يعتبره طبيعيًا كما فعلت سمث وريكاردو. وينحصر هذا التعارض الأساسي في نظام

الرأسمالية الخاصة في أن الإنتاج تزداد صفته الاجتماعية التعاونية من يوم ليوم نتيجة لتقدم طرق الإنتاج، وفي الوقت الذي تقوى فيه وتنمو الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج.

ومظهر هذا التعارض هو انقسام المجتمع إلى فئتين: أصحاب رأس المال، وطبقة العمال (البروليتاريتا)، حيث تملك الفئة الأولى أدوات الإنتاج (وهي لوازم الإنتاج من الوجهة المادية)، ولا تملك الثانية شيئًا إلا قوة العمل (وهي لازمة لإدارة عملية الإنتاج). وهذا التعارض الذي لا مفر منه ينجم عنه تصادم مصالح الفئتين.

وقد ناقش ماركس نظرية العمل كمحدد للقيمة، فقال إنه إذا كانت قيمة السلعة في التبادل مساوية لما بُذل في إنتاجها من عمل، فإن أجر العامل يجب أن يكون مساويًا لقيمة ما أنتجه، وأوضح ماركس أن السلع تباع بقيمتها التبادلية، أي ذلك القدر من وقت العمل اللازم لإنتاجها، ولكن ما دفعه الرأسمالي نظير الحصول على قوة العمل هو قيمته التبادلية، أي ذلك القدر من وقت العمل اللازم لإنتاج القوت الضروري للعامل، والفرق بين الوقتين هو ما يعبر عنه بالفائض، الذي يستولى عليه الرأسمالي، وقيمة هذا الفرق هي ما يُعبر عنها بالقيمة الفائضة.

ويعود ماركس فيقول إن هذا النضال بين فئة الرأسماليين والعمال، الذي أصله التعارض المنطوي عليه تنظيم الإنتاج، يأخذ أشكالًا عديدة أهمها الشكل السياسي، حيث لابد في النهاية من اختفاء الرأسمالية وقيام نظام إنتاجي جديد قوامه الملكية العامة لأدوات الإنتاج.

وهكذا تؤكد طريقة ماركس ((المادية الجدلية)) ضرورة الحركة وحتمية التطور إلى الاشتراكية، وتشير إلى أن التعارض والتصادم بين الرأسماليين والعمال هو سر هذه الحركة.

وبالرغم من أن بعض تنبؤات ماركس لم تتحقق كليًا، وبالرغم من كل أوجه النقد التي يمكن أن تُوجه لآراء ماركس، فإن هذه الآراء لاتزال حية ومسيطرة على جانب من الفكر الاشتراكي، بل إن غالبية النظم الاشتراكية لا تزال إلى اليوم متأثرة بآراء ماركس.

هذا ومتى تحقق القضاء على الملكية الخاصة لقيام نظام قوامه الملكية العامة لأدوات الإنتاج، أي متى تملكت الدولة – ممثلة للمجتمع – عناصر الثروة وزاولت بنفسها النشاط الإنتاجي، فإن دخول الأفراد سوف تقتصر على دخول العمل المكتسبة والعوائد الاجتماعية، ويمكن للدولة حينئذ أن تعتمد على فائض المشروعات الصافي بالإضافة إلى مباشرة لتمويل الإنفاق العام، وهكذا حتى يصل المجتمع في تطوره الاشتراكي إلى مرحلة تتساوى فيها الدخول تقريبًا، وهنا تستطيع الدولة أن تتخلص من الجهاز الضريبي طالما أن فائض المشروعات الإنتاجية الصافي يكفي لتمويل إنفاق الدولة الاجتماعي وسد حاجات المجتمع ومطالبه .

الفصل الخامس

الفكر المالي الحديث

لعل أهم ما تتميز به المدرسة الحديثة هو السعي وراء الحقائق الاقتصادية والجمع بين الاتجاهين الكلاسيكي والنمساوي في تفسير القيمة وما ترتب على ذلك من تأثير في شتى نواحي الفكر الاقتصادي والمالي.

ولا شك أن ما أتت به المدرسة النيوكلاسيكية التي يتزعمها الفريد مارشال من تطورات في نظرية القيمة، خاصة فيما يتعلق بالتحليل الحدي لقوى العرض والطلب، كان له صداه في تطور نظرية عبء الضريبة، حتى أنه ليمكننا القول إن نظرية العبء في مجموعها كما هي اليوم إن هي إلا وليدة أفكار تلك المدرسة الاقتصادية الحديثة.

وجدير بالذكر أن معظم ما تناولته النظرية النيوكلاسيكية من تحليل لعبء الضريبة إنما يتعلق بالمدة الطويلة، اعتقادًا بأن آثار الضرائب في المدة القصيرة إن هي إلا آثار ليست ذات أهمية كبيرة إذا ما قورنت بالآثار التي تترتب على فرض الضرائب في الأجل الطويل، فالمدة الطويلة هى من السعة بحيث يتسنى للمنظمين أن يكيفوا ظروف إنتاجهم وفقًا للأوضاع الاقتصادية المترتبة على فرض الضريبة.

والمبدأ الذي تنص عليه النظرية النيوكلاسيكية هو أن راجعية الضريبة على السلع والخدمات تنقسم بين المستهلكين والمنتجين بنسبة مرونة العرض إلى مرونة الطلب، أو بعبارة أخرى أن عبء الضريبة دالة للعلاقة بين قوى العرض والطلب على المادة الخاضعة للضريبة.

وقد أبان لنا مارشال في تحليله للعبء أن الضرائب المفروضة على السلع ترفع أثمانها بصفة عامة، ويتوقف ذلك على درجة مرونة العرض والطلب وعلى المادة الخاضعة للضريبة والظروف الاقتصادية المحيطة بالإنتاج ودرجة المنافسة في الصناعة وغير ذلك من العوامل والاعتبارات التي لها أثرها في نقل عبء الضرائب بصفة عامة، فكلما قلت مرونة الطلب على سلعة ما، أو بعبارة أخرى كلما قل تأثر استهلاكها بتغيرات الثمن، كان تأثير الضريبة في رفع ثمن السلعة كبيرًا، وبالعكس كلما زادت مرونة الطلب، قل مدى هذا التأثير.

هذا وإذا كان الطلب عديم المرونة، فإن الثمن يرتفع بنفس مقدار الضريبة دون أن يكون لذلك أي تأثير على الكمية المنتجة أو المبيعة، ومن جهة أخرى، إذا كان الطلب لا نهائي المرونة، فإن الثمن لا يرتفع بالمرة كنتيجة للضريبة، ولكن الكمية المنتجة حينئذ تتوقف على درجة مرونة العرض. ويعتبر العرض مرنًا إذا كان تغير ما في الثمن يؤدي إلى تغير كبير في الكميات المنتجة، ويعتبر غير مرن إذا لم يؤد تغير الثمن إلى مثل هذا التغير في الكمية المنتجة.

وتتوقف المرونة هنا إلى حد كبير على الدرجة التي تزداد بها نفقة إنتاج وحدات العرض الإضافية عن نفقة إنتاج العرض السابق، أي على درجة زيادة نفقة الإنتاج الحدية، فإذا كان العرض مرنًا أمكن نقل عبء الضريبة إلى المستهلك بدرجة أكبر مما إذا كان العرض غير مرن، وذلك لأن الإنتاج في الحالة الأولى يمكن أن يتكيف بسهولة تبعًا للظروف الجديدة، أما في الحالة الثانية فلا يتسنى له ذلك.

هذا وإذا كان العرض عديم المرونة، فإن المنتج يتحمل عبء الضريبة بأكمله، إذ أن منحنى العرض الرأسي إنما يمثل كمًا ثابتًا من السلعة يمكن أن يباع بأي ثمن يحدده المشتري الحدي في هذه الحالة. ومن جهة أخرى، إذا كان العرض لا نهائي المرونة، فإن الثمن يرتفع بنفس مقدار الضريبة، ولكن الكمية المنتجة حينئذ تتوقف على درجة مرونة الطلب.

ومما هو جدير بالذكر أنه إذا كان كل من العرض والطلب لا نهائي المرونة، فإن التبادل لا يمكن أن يتم حينئذ إلا إذا كان ثمن الطلب الاستهلاكي الثابت أكبر من نفقات الإنتاج الثابتة أو معادلًا لها، فإذا كان ثمن الطلب معادلًا لنفقات الإنتاج فإن ثمن السوق يتحدد عند هذا المستوى المتوازن لثمني العرض والطلب.

ومن جهة أخرى، إذا كان ثمن الطلب أكبر من ثمن العرض، فإن الثمن الفعلي يقع هنا في المدى بين هذين الثمنين، فإذا ما فرضت ضريبة في هذه الحالة، فإن التعامل لا يمكن أن يتم إذا كانت الضريبة تفوق

الفرق بين ثمن الطلب ونفقات الإنتاج، أما إذا كانت الضريبة تقل عن الفرق المشار إليه آنفًا فإنه سوف يترتب على ذلك نقص في فائض المنتج أو فائض المستهلك أو فيهما معًا، ولا يمكن في هذه الحالة أن يجري مقدمًا تحديد النسب التي يتم على أساسها تقسيم عبء الضريبة بين المنتجين والمستهلكين. هذا وإذا كان كل من العرض والطلب عديم المرونة، فإنه لا يمكن هنا تعيين الثمن إذا ما كانت الكمية المعروضة مساوية تمامًا للكمية المطلوبة.

أما إذا زادت الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة، فإن المنافسة بين المنتجين أو البائعين سوف تهبط بالثمن إلى أدنى مستوى ممكن. ومن جهة أخرى اذا زادت الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة فإن المنافسة بين المشترى سوف ترفع الثمن إلى أعلى مستوى ممكن، فإذا ما كانت الكمية المعروضة أكبر من الطلب فإن المشترين سوف يتحملون عبء الضريبة بأكمله، إذ أن الثمن قبل فرض الضريبة كان قد هبط إلى أدنى مستوى مقبول للمنتجين.

وإذا ما كانت الكمية المطلوبة أكبر من العرض فإن المنتجين أو البائعين سوف يتحملون عبء الضريبة كلية، إذ أن الثمن كان قد ارتفع قبل فرض الضريبة إلى أعلى مستوى مقبول للمشترين.

هذا وإذا كان إنتاج السلعة خاضعًا لقانون النفقات المتناقصة (أو قانون الغلة المتزايدة)، بمعنى أنه كلما زاد إنتاج السلعة نقصت تكلفة الوحدة، فإن فرض أية ضريبة في هذه الحالة يؤدي إلى ارتفاع الثمن بأكثر

من مقدار الضريبة، لأنه عندما يهبط الطلب بسبب ارتفاع الثمن، ويضطر المنتج إلى الحد من كمية ما يعرضه، فإن المنتج سوف يرتد بإنتاجه إلى حيث نفقة الوحدة أعلى مما كانت عليه عندما كان الإنتاج أكبر، ولابد للثمن أن يزيد بأكثر من المقدار الضريبي.

أما إذا كان إنتاج السلعة خاضعًا لقانون النفقات المتزايدة (أو قانون الغلة المتناقصة)، بمعنى أنه كلما زاد إنتاج السلعة زادت تكلفة الوحدة، فإن فرض الضريبة في هذه الحالة يؤدي إلى ارتفاع الثمن بأقل من مقدار الضريبة، لأن المنتج هنا سوف يهبط بإنتاجه إلى حيث نفقة الوحدة أقل مما كانت عليه عندما كان الإنتاج أكبر.

وأما السلع التي يخضع إنتاجها لقانون النفقات الثابتة، أي تلك التي لا تؤثر زيادة الإنتاج في تكلفة الوحدة منها، فإن تغير الثمن هنا يكون معادلًا لمقدار الضريبة.

وبقود البحث المتقدم ألفريد مارشيل إلى تحليل أثر الضرائب التي تفرض على السلع التي يخضع إنتاجها لقانون النفقات الثابتة أو النفقات المتزايدة أو النفقات المتناقصة، وكان أثر الإعانات التي تمنح للصناعات التي تخضع للقوانين سالفة الذكر، على فائض المستهلك وحجم الرفاهة الاجتماعية بصفة عامة.

فيوضح لنا أنه إذا كانت السلعة يخضع إنتاجها لقانون النفقات الثابتة، فان فائض المستهلك سوف ينقص بأكثر من الإيرادات الإجمالية

للضريبة. ومن جهة أخرى، فإن الكسب في فائض المستهلك نتيجة منح إعانة لسلعة يخضع إنتاجها لقانون النفقات الثابتة يقل عن الإعانة نفسها، أما إذا كانت السلعة يخضع إنتاجها لقانون النفقات المتزايدة، فإن الإيرادات الإجمالية للضريبة سوف تزيد عن النقص المترتب في فائض المستهلك.

ومن جهة أخرى، فإن الإعانة التي تمنحها الدولة لسلعة يخضع إنتاجها لقانون النفقات المتزايدة تعمل على زيادة فائض المستهلك بأقل من التكلفة المباشرة للإعانة بالنسبة للدولة.

وأما إذا كانت السلعة يخضع إنتاجها لقانون النفقات المتناقصة، فإن الضريبة في هذه الحالة سوف تنقص فائض المستهلك أكثر بكثر مما تجلبه من إيرادات للدولة.

ومن جهة أخرى، فإن منح إعانة لمثل هذه السلعة سوف يسبب زيادة في فائض المستهلك تفوق المدفوعات الكلية التي تؤديها الدولة للمنتجين.

وهكذا يقرر مارشيل – استنادا إلى نتائج تحليله آنفة الذكر – أن فرض الضرائب على الدخول أو على السلع التي يخضع إنتاجها لقانون النفقات المتزايدة وتخصيص حصيلتها لإعانة الصناعات التي تخضع لقانون النفقات المتناقصة، إنما يعمل على مضاعفة الإشباع الكلي وزيادة حجم الرفاهة الاجتماعية بصفة عامة.

وتعرض النظرية النيوكلاسيكية بعد ذلك لمناقشة درجة المنافسة في الصناعة كإحدى الاعتبارات التي لها أثرها في نقل عبء الضرائب بصفة عامة، فتبين لنا أنه قد يبدو لأول وهلة أن الثمن في حالة الاحتكار يميل إلى الارتفاع بنفس مقدار الضريبة المفروضة على الوحدة من المنتج نظرًا لأن المحتكر يستطيع التحكم في الثمن، وتعود وتذكرنا بأن المحتكر لا يحدد الثمن الذي يحقق له أكبر ربح في الوحدة المبيعة، بل إنه يحاول دائمًا أن يحدد الثمن الذي يحقق له أكبر ربح صافٍ كلي ممكن.

معنى هذا أنه يجب أن يأخذ في حسبانه كمية ما يطلب من السلعة عند مختلف الأثمان ونفقة إنتاج الكميات المختلفة من السلعة، وعلى ضوء هذه الاعتبارات قد يجد المحتكر أنه يستطيع نقل عبء الضريبة، كله أو بعضه إلى المستهلك، أو قد يجد أنه من الأوفق أن يتحمل هو مقدار الضريبة بأكملها، فمرونة الطلب والعرض والظروف الاقتصادية المحيطة بالإنتاج من الأهمية هنا بمكان كما في حالة المنافسة التي افترض التحليل السابق توافرها.

وتقرر النظرية بصفة عامة أنه يتعذر عبء نقل الضريبة على صافي ربح المحتكر أكثر مما لو فرضت الضريبة على إيراداته الإجمالية، وعلى الأخص إذا ما كانت الضريبة مفروضة على الوحدات المنتجة أو المبيعة، فالضريبة على صافي ربح المحتكر لا أثر لها بتاتًا على منحنى إيراده المتوسط أو التكاليف الحدية، بينما الضريبة على إيرادات المحتكر الإجمالية تعمل على منحنى خفض إيراده المتوسط، والضريبة على الوحدات

المنتجة أو المبيعة تؤدي إلى زيادة التكاليف الحدية، الأمر الذي يستطيع معه المحتكر في هذه الحالة الأخيرة نقل جانب أكبر نسبيًا من عبء الضريبة إلى المستهلك عنه في الحالة السابقة.

وتوضح لنا النظرية النيوكلاسيكية كذلك أنه إذا كانت الضريبة عامة بالنسبة لجميع السلع، صار نقل عبئها إلى المستهلكين أسهل مما لو كانت الضريبة منصبة على سلعة واحدة، إذ ليس من المستطاع في الحالة الأولى تجنب الضريبة بالتحول إلى استهلاك سلع بديلة، كذلك كلما كان مقدار الضريبة كبيرًا بالنسبة لثمن البيع، تعذر امتصاصها بواسطة المنتج وصار من الممكن نقل عبئها إلى المستهلك.

كما تبين لنا النظرية أنه يصعب نقل عبء الضرائب السلعية في فترة الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي عنها في فترات الرواج أو الرخاء، هذا بالإضافة إلى أنه في حالة وجود أثمان اعتاد الجمهور دفعها منذ زمن بعيد، فإن المنتج قد يؤثر تكييف الكمية أو النوع على رفع الأثمان التي اعتاد المستهلكون دفعها منذ سنوات عديدة.

كذلك اهتم تواسيج الاقتصادي الأمريكي بتحليل عبء الضرائب بصفة عامة، والرسوم الجمركية بصفة خاصة وتبيان ما لها من أثر على الأثمان المحلية.

وهو يرى في هذا الصدد أن فرض الرسوم الجمركية على سلعة يمكن إنتاجها محليًا بوفرة أو بنفس تكلفة السلعة الأجنبية، ليس له من أثر

كبير على أسعار هذه السلعة، إذ يضطر المنتج الأجنبي في هذه الحالة إلى تحمل عبء الضريبة الجمركية (كله أو بعضه) خشية أن يفقد السوق كلية.

أما الرسوم التي تُفرض على سلعة تشغل حيزًا كبيرًا من الواردات ولا يمكن إنتاجها محليًا، فإنه ينتقل عبؤها في العادة إلى المستهلك، ويتوقف مدى إمكان نقل العبء في هذا الحالة على مرونة الطالب المحلي والظروف الاقتصادية المحيطة بإنتاج السلعة.

وأما الرسوم المانعة التي توقف الاستيراد، فهي بطبيعة الحال لا تُدفع أصلًا لتوقف الاستيراد، ولكنها مع ذلك قد تؤثر في الأسعار المحلية، ويتوقف ذلك بصفة عامة على مدى تقدم الصناعة في الدولة ومبلغ كفاءة جهازها الإنتاجي.

كذلك عني باستابل بنظريات توزيع الأعمال الضريبية وراجعية الضرائب، كما حلل في مؤلفه ((المالية العامة)) الذي نشره في عام **1903** فكرة العدالة في الضريبة. وقد رفض باستابل فكرة أن المساواة أو العدالة في الضريبة تقتضي بالضرورة المساواة في التضحية، واتخذ باستابل لنفسه موقفًا مماثلًا لموقف ماكيلوك يتلخص في أنه يكاد يكون من المستحيل تحديد سعر التصاعد الذي يحقق التساوي فيه التضحية والعدالة في الضريبة بالتالي، إذ من المتعذر أن نقيس مبلغ التضحية أو الحرمان الذي يقع للشخص بسبب فرض الضريبة عليه، وأن نقارن في هذا الشأن

بين الممولين على اختلاف ظروفهم حتى نجعل مبلغ الحرمان أو التضحية الذي يقع عليهم واحدًا بالنسبة لهم جميعًا.

وهكذا يقرر باستابل أن فكرة الحرمان لا تعطي مقياسًا دقيقًا للتصاعد، كما يقرر بشأن محاولة تأسيس فكرة التضحية على نظرية تناقص المنفعة أنه يكاد يكون من المتعذر أن نضع بالنسبة لشخص معين جدولًا يعين درجة تناقص أهمية وحدات النقود بالنسبة له، وحتى بفرض إمكان وضع هذا الجدول فإنه سيكون عديم الجدوى، حيث تختلف أهمية النقود بالنسبة للشخص الواحد من وقت إلى آخر، كما تختلف تلك الأهمية أيضًا من شخص إلى آخر، هذا فضلًا عن أن هذه النظرية تهمل ما قد يستلزمه الحصول على الوحدات الإضافية من الدخل من مجهود إضافي وما قد تخصص له تلك الوحدات من أغراض الادخار.

وهكذا يرى باستابل أن فرض الضرائب التصاعدية قد فتح الباب لجميع أنواع التمييز، وهو بذلك لا يسهم في زيادة العدل الضريبي بقدر ما يسهم في زيادة الظلم الضريبي، وهو لايؤيد فرض الضرائب على أساس المنافع التي تؤول لدافعيها من المستويات الحكومية المختلفة، إذ أن ذلك يقتضي تطبيق الضرائب بأسعار تنازلية.

ويختتم باستابل عباراته في هذا الصدد بأن الضرائب النسبية لعلها أكثر الضرائب عدالةً، تلافيًا لما قد تنطوي عليه الضرائب التصاعدية من ظلم بين الممولين.

ولقد أبان هنري جورج، الاقتصادي الأمريكى، في مؤلفه ((التقدم والفقر)) الذي نشره في عام **1879**، أن جميع الضرائب يجب أن تُستقى من الريع الاقتصادي، وأن جميع عناصر الريع الاقتصادي تنبع من الأرض.

وهكذا كان هنري جورج يؤيد فرض الضريبة على ريع الأرض من أجل مصادرة هذا الريع لصالح المجتمع الذي يعزى إليه وحده ظهوره ونموه، لما في ذلك من تحقيق للعدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين الممولين من جهة، وتمكين للمجتمع من السير في طريق الرقى والتقدم من جهة أخرى.

وتعتبر أفكار جون هوبسون التي نادى بها في أوائل القرن العشرين مما ساهم كثيرًا في تطور النظرية الضريبية ذاته . فهو لا يرى في الضريبة مجرد وسيلة للحصول على أموال للدولة فحسب، بل أداة لإعادة توزيع الثروة، وهو يرى أن الضرائب جميعها لابد وأن يقع عبؤها في النهاية على الفائض ولا يمكن أن تتحملها نفقات الإنتاج الضرورية، وهكذا يعترض هوبسون على الضرائب غير المباشرة، وكانت سياسته الضريبية هى فرض التصاعدية على العناصر الريعية أينما وجدت.

ويعترف هوبسون بأنه قد يكون من المتعذر تأسيس التصاعد في جميع الأحوال على أساس نظري دقيق، خاصة إذا ما روعِي أنه يجب من الناحية المنطقية البحتة ألا يكتفي بإدخال التصاعد في بعض الضرائب (أي في ضرائب الدخل والثروة)، فالأخذ بفكرة التصاعد على حقيقتها لا

يستدعي أن تطبق تلك الفكرة بالنسبة للعبء المالي كله، فتكون نسبة ما يتحمله الغني من ذلك العبء الكلي أكبر من النسبة التي يتحملها من هو أقل منه غنى.

كما يتطلب منطق التصاعد أيضًا التأكد من أن الضريبة التي تُفرض بأسعار مرتفعة على بعض الأشخاص تبقى نهائيًا على عاتقهم، فلا يلقوا عبئها على غيرهم، فإنهم إن فعلوا ذلك لا يتحقق للتصاعد الغرض الذي يرمى إليه أيا كان الغرض المذكور.

ويقرر هوبسون أنه ليس معنى هذا أن الضريبة النسبية تفضل الضريبة التصاعدية، ذلك أنه إذا لم يكن للتصاعد من أساس نظري دقيق، فإن ذلك لا يمنع من القول إن تطبيقه هو أدنى إلى العدالة والصالح العام من تطبيق مبدأ النسبية.

أما درجة التصاعد التي تتبع في كل حالة، فإن تعيينها لا يخلو من التحكم. ويختلف التصاعد شدة وضعفًا حسب الأحوال، فمن الضرائب ما يمكن رفع سعرها بدرجة كبيرة دون أن يسبب ذلك ضررًا اقتصاديًا كبيرًا، ومنها بالعكس ما يحسن توخي الاعتدال فيه، كما يختلف أثر التصاعد حسب الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد وزمان، وتبعًا لمدى قدرة السلطات المالية على مقاومة التهرب من الضريبة عند ارتفاع سعرها، كذلك فإنه يختلف تبعًا للكمية التي تنفق بها حصيلة الضرائب التصاعدية.

ولقد غدت فكرة هوبسون عن المقدرة على دفع الضرائب – على أساس ما تتضمنه الضرائب من آثار على كفاية وحجم النشاط الاقتصادي – نقطة الارتكاز في أية مناقشة عن السياسة الضريبية.

هذا وتطبق معظم الدول مبدأ التصاعد في الوقت الحديث. وينسب بعض الكتاب الميل إلى التوسع في تطبيق الضريبة التصاعدية إلى حاجة الدولة الحديثة إلى المال لتغطية نفقاها المطردة الزيادة، والواقع أن الضريبة التصاعدية تسمح، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها (كنسبة التفاوت في الدخول والثروات، ومبلغ التهرب من الضريبة، ومدى الإعفاءات للدخول الصغيرة وللأعباء العائلية)، بالحصول على غلة أكبر من الضريبة النسبية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الضريبة التصاعدية عند تطبيقها على الدخول والثروات الكبيرة.

ويقرر كتاب آخرون أن التوسع في الأخذ بالضريبة التصاعدية في الدول الحديثة إنما يرجع إلى انتشار المبادئ الديمقراطية ونمو الترعة الاشتراكية التي هدف فيما هدف إليه إلى الإقلال من التفاوت في توزيع الدخول والثروات. كذلك عنى بيجو بدراسة توزيع الأعباء الضريبية وعدالة الضريبة، فأوضح في تحليله للسياسة الضريبية أن ضرائب التركات أقل تأثيرًا على حجم المدخرات وفرص الاستثمار المربحة من ضريبة الدخل، ولقد استخدمت هذه الفكرة كسند لتبرير فرض ضرائب التركات، وذلك خلافًا لما سبق أن أدلى به سمث من أن ضريبة التركات

تدعو إلى تقليل الادخار وتثبيط عزيمة أصحاب رءوس الأموال عن الاستثمار، مما يؤدى إلى ضعف الإنتاج.

وتعتبر أفكار سيرجوزيا ستامب التي نادى بها في أوائل القرن الحالي مما ساهم كثيرًا في تطور الفكر المالي، بل إنه يُعزى إليه نشوء نظرية جديدة في عالم البحث العلمي، تلك هي نظرية الطاقة الضريبية أو المقدرة التكليفية.

فيقرر ستامب أن هناك حدًا أقصى لما يستطيع المجتمع أن يتحمله من ضرائب لتمويل النفقات العامة متمثلًا في الطاقة الضريبية للمجتمع، وأن هذا الحد لا يمثل مجرد فكرة نظرية وإنما يمثل حقيقة مادية لا يسع المالي أن ينكر وجودها بل إنه لا يسعه إلا أن يعمل في حدودها كما العسكريون في حدود المواقع الحربية.

ويرى ستامب أن الانتقادات التي توجه إلى نظرية الطاقة الضريبية إنما ترتد جميعًا إلى صعوبة قياس هذه الطاقة وتقديرها، وأن هذا الاعتبار لا يقلل من شأنها البتة، بل إنه أدعى إلى اهتمامنا بها لأن صحة قياسها تعتمد أولًا وآخرًا على صحة فهمها وتحليل العوامل المختلفة التي تحكمها.

ولقد عرَّف ستامب الطاقة الضريبية بأنها الدخل القومي مطروحًا منه حد الكفاف، أو بعبارة أخرى أنها المقدرة الإنتاجية للمجتمع مطروحًا منها مستوى الاستهلاك الضروري ((مقومين بالنقود)). وينبهنا ستامب

إلى أن مجمل الدخل القومي في ذاته لا يحدد الطاقة الضريبية، وإنما هناك عوامل أخرى لها شأنها في هذا الصدد أهمها:

أ- حجم السكان: فإذا كان الدخل القومي لمجتمع ما في سنة من السنوات 1000 مليون جنيه، وكان عدد السكان مليون نسمة، فإن الطاقة الضريبية تكون حينئذ أكبر مما إذا كان عدد السكان 5 ملايين نسمة مثلًا.

ب- طريقة توزيع الدخل القومي بين الأفراد: فالطاقة الضريبية في حالة تساوي الدخول أو تقاربها تختلف عنها في حالة تفاوت دخول الأفراد تفاوتًا كبيرًا. فإذا كان هناك 1000 جنيه وشخص واحد دخله مليون جنيه، فإن الطاقة الضريبية تكون في هذه الحالة أكبر مما إذا كان الدخل الإجمالي نفسه وقدره 2 مليون جنيه موزعًا بالتساوى بين نفس هذا العدد من السكان.

وهذه النتيجة مستمدة من قانون تناقص المنفعة الحدية الذي تبنى عليه نظرية الضرائب التصاعدية، إلا أنه يجب أن يلاحَظ أن إعادة توزيع الدخل إذا ما صحبتها زيادة في حجم الدخل القومي نفسه، فإن هذا مما يعمل على زيادة عدد دافعي الضرائب من ذوي الدخول المتوسطة وزيادة مقدرة المجتمع التكليفية بالتالي.

ومن ناحية أخرى، تختلف الطاقة الضريبية باختلاف تقديرنا لحد الكفاف. ويقصد بحد الكفاف مستوى المعيشة اللازم للقيام بأود الأفراد

وحفظ الكفاية الإنتاجية للمجتمع، أو بعبارة أدق ذلك الحد الذي يجب ألا تمسه الضرائب وإلا قلت مقدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار.

ويلاحَظ أن مستوى المعيشة ليس مسألة مطلقة وإنما هو مسألة نسبية، فهو يختلف من دولة إلى أخرى، كما أنه يختلف من عصر إلى آخر، وليس من السهل إطلاقًا تحديد ما يعتبر مستوى معيشيًا معقولًا.

ويرى ستامب أنه يجدر بالسلطات المالية مراعاة الحيطة التامة في تقدير الطاقة الضريبية، إذ قد تؤدي المغالاة في تقدير تلك الطاقة، وبالتالي المغالاة في الضرائب، إلى المساس بحد الاستهلاك الضروري. حقيقة، قد يترتب على هذا أحيانًا زيادة الرغبة في العمل لاستعادة مستوى الاستهلاك الضروري إلى حده السابق، وبذلك تخلق الضريبة وحدات إضافية من الجهد وتكون بمثابة حافز للإنتاج، إلا أن الإسراف في الضرائب من جهة أخرى قد يثبط الحافز على العمل والادخار، وبذلك تضعف الكفاية الإنتاجية، بل قد تستهلك المدخرات السابقة مما يؤدى في النهاية إلى انكماش الطاقة الضريبية نفسها.

وواضح أن الدولة لا تراعي في تحديد العبء الضريبي العام عدم المساس بحد الاستهلاك الضروري فحسب، بل تراعي أيضًا الإبقاء لأفراد المجتمع على احتياطي مناسب من دخلهم تكون لهم حرية التصرف فيه، وهكذا تعمل الدولة على تحقيق التوازن بين المدخرات الحرة والضرائب، أي المدخرات الإجبارية، في المجتمع.

وهكذا يقرر ستامب أن الطاقة الضريبية أو المقدرة التكليفية ليست كمًا مطلقًا ثابتًا وإنما هي كم نسبي متغير. ويمكننا أن نجعل أهم العوامل الأخرى التي تتوقف عليها حدود الطاقة كما أدلى بها ستامب فيما يلي:

أولًا: الأغراض التي ستُستغل فيها حصيلة الضريبة: فالطاقة الضريبية إن أمكن تحديدها بتعيين تلك النسبة التي يمكن للضرائب أن تستقطعها من الدخل القومي، ليست على الإطلاق بمعزل عن الإنفاق الحكومي الذي تموله الضرائب ولا عن الاقتراض كوسيلية تمويلية بديلة أو مكملة للضرائب ذاها، إذ من المعلوم أن عناصر السياسة المالية الثلاثة (ألا وهي السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية والسياسة الائتمانية) لا يمكن تحليلها إلا في ضوء ما لها جميعًا من آثار مترابطة متشابكة على الاقتصاد القومي.

فالطاقة الضريبية تختلف باختلاف الأغراض التي تنفق فيها حصيلة الضريبة بحيث يمكننا القول إنه لا يتسنى لنا أن نعين حدود طاقة المجتمع بالنسبة لضريبة معينة ما لم نعين الغرض الذي ستوجه إليه حصيلة هذه الضريبة. ففي حالة استخدام حصيلة الضريبة في استهلاك أو سداد فوائد قرض خارجي وكذا في حالة استخدام حصيلة الضريبة في أغراض غير منتجة، تكون الضريبة بمثابة عبء يحمله الدخل القومي، أو بعبارة أخرى تكون الضريبة مجرد استقطاع جزء من دخل الجماعة الصافي يترتب عليه تخفيض مستوى الاستهلاك وما ينجم عن ذلك من نقص تخفيض المقدرة على الادخار في المستقبل.

أما في حالة استخدام حصيلة الضريبة في استهلاك فوائد قرض داخلي وكذا في حالة استخدام حصيلة الضريبة في استثمارات من شأنها زيادة الكفاية الإنتاجية للمجتمع، فإن الطاقة الضريبية تكون أكبر منها في الحالة السابقة.

ثانيًا: ماهية النظام الضريبي القائم: تتوقف الطاقة الضريبية كذلك على ماهية النظام الضريبي القائم، فالضرائب المباشرة تختلف في أعبائها عن الضرائب النسبية وهكذا، كذلك كلما زادت دخول رأس المال بالنسبة لدخول العمل في المجتمع ازدادت مقدرته التكليفية، ذلك لأن معظم التشريعات الضريبية الحديثة تتجه إلى تخفيف العبء الضريبي على دخول العمل وزيادته نسبيًا على دخول رأس المال.

ثالثًا: نفسية المجتمع ووعيه المالي: يرتبط التأثير المعنوي للضريبة إلى حد كبير بمدى تأثير الضريبة على مستوى المعيشة المعقول لأفراد المجتمع، ويمكننا أن نقول إنه كلما ازداد وعي المجتمع المالي – أي كلما نضج إحساس أفراده بمسئولياتهم القومية تجاه إمداد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لتمويل الإنفاق العام – ولم تكن للضرائب آثار معنوية سيئة، قل التجنب والهرب من دفع الضرائب واتسع نطاق الطاقة الضريبية بالتالي.

تلك هي أهم العوامل التي أدلى بها شيامب والتي تتوقف عليها – بالإضافة إلى ماسبق ذكره من عوامل كحجم الدخل الأهلي وحجم السكان والطريقة التي يتم بها توزيع الدخل الأهلي بين الأفراد ومستوى

الاستهلاك الضروري – حدود الطاقة الضريبية أو المقدرة التكليفية العامة للمجتمع.

أما بالنسبة لمقدرة الفرد التكليفية، أو بعبارة أخرى طاقته على تحمل نصيبه من العبء الضريبي العام، فإن هذه تتحد بطبيعة الحال بحجم دخله ومستوى الاستهلاك الضروري وكذا مدى نضوج وعيه المالي.

ومن الكتاب الإنجليز الذين ساهموا في تطور الفكر المالي في أوائل القرن الحالي دالتون وهيكس. وتعتبر آراء دالتون في الطاقة الضريبية وكذا عبء القروض العامة إضافة طيبة للتراث العلمي في هذه الموضوعات، فلقد تزعم دالتون المدرسة المعارضة لنظرية الطاقة الضريبية التي أدلى بها ستامب كما أوضحنا آنفًا.

وتتلخص آراء هذه المدرسة في أن محاولة تقدير ما يسمى ((الطاقة الضريبية)) أمر تكتنفه صعوبات تحليلية جمة، وأن نظرية الطاقة الضريبية في ذاتها لا تعدو كونها تعبيرًا غامضًا لفكرة المقدرة على الدفع بالمعنى الذي أخذ به الباحثون من قبل في هذا السبيل.

أما بالنسبة لآراء دالتون في عبء القروض العامة، فإنها ساهمت مساهمة إيجابية وأضافت الكثير إلى التراث الفكري في هذا الميدان المالي.

ويميز دالتون في دراسته لعبء القروض العامة بين القروض الخارجية والقروض الداخلية، فأما بالنسبة للقروض الخارجية فيقرر دالتون أن العبء النقدي المباشر يقاس بجملة المدفوعات النقدية إلى

الدائنين الخارجيين لسداد أصل القرض وفوائده، أما العبء الحقيقي المباشر فإنه يقاس بما تتضمنه هذه المدفوعات من نقص في حجم الرفاهة الاقتصادية بالنسبة لأعضاء المجتمع المدين.

وواضح أن العبء الحقيقي المباشر يتوقف حينئذ على مدى مساهمة مختلف أفراد المجتمع في هذه المدفوعات النقدية المطلوبة، فكلما زادت مساهمة الأغنياء في هذه المدفوعات كلما كان العبء الحقيقي المباشر صغيرًا، وكلما زادت مساهمة الطبقات الفقيرة في هذه المدفوعات كلما كان العبء الحقيقى المباشر كبيرًا.

وبعبارة أخرى، فإن المدفوعات النقدية إنما يستخدمها الدائنون الخارجيون في الحصول على السلع والخدمات التي كان بوسع أعضاء المجتمع المدين التمتع بها لو لم يكن عليهم القيام بهذه المدفوعات، وهكذا يتمخض الدين الخارجي عن حرمان أعضاء المجتمع المدين من استهلاك بعض السلع والخدمات، ويتوقف العبء الحقيقي المباشر حينئذ على الكيفية التي يتم بها توزيع هذا الحرمان على أفراد الدولة المدينة.

هذا عدا ما يولده القرض الخارجي من عبء غير مباشر يتمثل في عرقلة الإنتاج بسبب زيادة عبء الضرائب الضرورية لمواجهة مصروفات الدين ((من أصل وفوائد))، وكذا يسبب الحد من بعض أوجه الإنفاق الحكومي التي لها أثرها في حفز الاستثمار وإنماء الإنتاج.

وأما بالنسبة للقروض الداخلية، فيقرر دالتن أنها تختلف في طبيعتها عن القروض الخارجية، إذ أن الدائنين والمدينين هنا ينتمون إلى مجتمع واحد تتم في داخل حدوده جميع عمليات الدين التي لها أثرها في إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وعلى هذا فليس ثمة عبء نقدي مباشر للدين الداخلي، فما يدفعه "أ" من ضرائب لسداد أصل القرض وفوائده إنما يستلمه "ب" بصفته حاملًا لأحد سندات القرض، وكثيرًا ما يكون "أ" و"ب" هما نفس الشخص.

إلا أن القرض الداخلي يتضمن بالرغم من ذلك عبئًا حقيقيًا مباشرًا أو نفعًا حقيقيًا مباشرًا، ويتوقف ذلك على طبيعة عمليات تحويل القوة الشرائية من دافعي الضرائب إلى حملة السندات (الدائنين)، أي على ما لهذه العمليات من أثر في زيادة رقعة التفاوت أو الإقلال من التفاوت في توزيع الدخول، فالمسألة إذن تتوقف على كيفية توزيع عبء الضرائب من جهة وكيفية توزيع ملكية السندات العامة من جهة أخرى بين مختلف أفراد المجتمع.

ويمكننا القول بصفة عامة إن القرض الداخلي إنما يتمخض عن عبء حقيقي مباشر إذا كانت نسبة ما يدفعه الأغنياء من ضرائب تقل عن نسبة ما يحوزونه من سندات عامة، وإن القرض الداخلي إنما يتمخض عن نفع حقيقي مباشر إذا كانت نسبة ما يدفعه الأغنياء من ضرائب تزيد عن نسبة ما يحوزونه من سندات عائد، فإذا فرض وكانت معظم سندات القرض في أيدي الطبقات العاملة وغيرهم من صغار الممولين، وكانت

الحكومة تستمد الجانب الأكبر من إيراداتها مما تجبيه من ضرائب الدخل والتركات (مما يقع عبؤها في الغالب على كبار الممولين)، فإن عمليات القرض حينئذ سوف تتضمن نفعًا حقيقيًا مباشرًا كبيرًا للمجتمع.

إلا أن هذا الوضع قلما يتوفر في المجتمعات الحديثة، فمعظم السندات العامة إنما تملكها الطبقات الموسرة من ذوي الدخول الكبيرة، كما أن الضرائب مهما كانت درجة تصاعدها فإنها قلما تبلغ المستوى الذي تمتص عنده جميع ما يؤول إلى الطبقات الموسرة من دخل هذه السندات العامة، مما يمكن من القول إن القرض الداخلي كثيًرا ما يتضمن عبئًا حقيقيًا مباشرًا في أغلب الأحوال.

هذا ويتضمن القرض الداخلي بالإضافة إلى ذلك عبئًا غير مباشر، مثله في ذلك مثل القرض الخارجي، ويرجع ذلك إلى أن الضرائب المباشرة الضرورية لمواجهة نفقات الدين إنما تعمل على الحد من الإنتاج بقدر ما لهذه الضرائب من أثر في الإقلال من قدرة دافعي الضرائب وكذا رغبتهم في العمل والادخار، كما يرجع ذلك أيضًا إلى ما تلجأ إليه الحكومات عادةً في مثل هذه الظروف من الحد من بعض أوجه الإنفاق العام، وما لذلك من أثر في حجم الاستثمار الخاص.

وقد يعتقد البعض أن ما قد يترتب على زيادة الضرائب من آثار سيئة بالنسبة لمستوى الإنتاج والعمالة يعوضه في حالة القروض الداخلية ما قد يترتب على الإنفاق لمواجهة مصروفات الدين من آثار طيبة، إذ أنه يقابل نقص مقدرة دافعي الضرائب على العمل والادخار زيادة مقدرة

حملة السندات ((الدائنين))، ولكن لوحظ بالرغم من ذلك أنه طالما أن القرض يتضمن عبئًا حقيقيًا مباشرًا (وهو ما يحدث غالبًا)، فإن الضرائب سوف تعمل على الإقلال من الكفاية الشخصية بقدر أكبر مما يترتب على الإنفاق لمواجهة مصروفات الدين عادة من زيادة في هذه الكفاية، هذا عدا ما لنقل القوة الشرائية من دافعي الضرائب إلى حملة السندات في مثل هذه الحالة من أثر في تضخم حجم المدخرات بالمجتمع (نظرًا لقلة الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لحملة السندات نسبيًا).

ويقود هذا التحليل دالتن إلى مناقشة الفكرة القائلة إن عبء القرض يمكن أن ينقل كلية أو في غالبيته من الأجيال الحالية إلى الأجيال المستقبلية. وواضح أن هذا لن يتحقق افتراضًا إلا إذا اكتفينا حاليًا بدفع فوائد الدين مع عدم سداد شيء من الأصل بتاتًا.

ولكن يُلاحَظ أنه حتى إذا قمنا باتباع هذه السياسة، فإننا لن نكون بذلك قد نقلنا عبء الدين من الأجيال الحاضرة إلى الأجيال القادمة، بقدر ما نكون قد حملنا فريقًا من الأجيال القادمة عبء الدين إزاء فريق آخر من الأجيال القادمة (لا إزاء الأجيال الحالية)، إذ أن دافعي الضرائب في المستقبل سوف يقومون بسداد أصل القرض لفريق من الأجيال المعاصرة لهم. وهكذا يمكننا القول إن عبء الدين العام ليس شيئًا ثابتًا يمكن إلقاؤه على أكتاف جيل دون آخر.

وحقيقة فإن العبء الكلي للدين يصير أكبر كلما طالت الفترة التي يظل خلالها قائمًا، فالعمل على سداد أصل الدين يؤدي إلى إنقاص

هذا العبء الكلي ويفيد بذلك الأجيال القادمة، بينما تأجيل السداد يزيد من العبء الواقع على الأجيال الحالية أيضًا، كما أن العمل على سداد أصل الدين يفيد كلا من الأجيال الحالية والمستقبلية.

وهكذا يقرر دالتن في ختام تحليله أن السياسات التي تعمل على الحد من عبء الدين حاليًا إنما تحقق مصالح الأجيال الحاضرة ومصالح الأجيال المستقبلية معا.

أما الكتاب الفرنسيون أمثال بوليو، وجيز، وستورم وغيرهم، فقد اهتموا بالنواحي النظرية للمالية العامة وخاصة مسائل الإدارة المالية، ثم تبعهم فريق آخر حذا حذو المدرسة الأنجلو سكسونية في دراسة الاقتصاد المالي وموضوعات السياسة المالية، وفي مقدمتهم لوفان برجير، وتروتابا، وتلامذهما من الكتاب المعاصرين.

أما الكتاب الألمان المحدثون أمثال واجنر، فقد عدلوا عما سار عليه كتاب القرن التاسع من دراسة المالية كفرع من علم السياسة، وبدأوا يهتمون بالنواحي الاقتصادية للمالية العامة، وخاصة استخدام الوسائل المالية لتحقيق الإصلاحات الاجتماعية.

واشتهر في أواخر القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين العلماء الإيطاليون، وهم متأثرون بالكتاب الألمان الذين تتلمذوا على أيديهم، ووجهوا قسطًا كبيرًا من عنايتهم نحو الدراسات التاريخية والنواحي الاجتماعية للضرائب.

وتمتاز مؤلفات الإيطاليين في هذه الفترة بالوضوح والتوفيق بين آراء التقليديين الإنجليز والفرنسيين، وآراء التاريخيين الألمان والحديين النمساويين والإنجليز والفرنسيين المحدثين.

ومن أهم من كتب في المالية العامة من الإيطالية جرازيانى، ودى فيتى دى ماركو، ومن أشهر علماء المالية من الهولنديين بيرسون، وكان أستاذًا للمالية العامة فرئيسًا لبنك هولندا فوزيرًا للمالية ثم رئيسًا لوزارة هولندا، وقد جمع بين تمكنه من النظريات المالية الإنجليزية والأوروبية والأمريكية وبين الخبرة العلمية، وله آراء قيمة في نظرية المقدرة التكليفية وفي الضريبة التصاعدية، ومن رأيه معالجة هذه الموضوعات باستخدام الأساليب الرياضية.

ومن أشهر من كتب في المالية العامة من السويديين ويكسل، ولندهول، وميروال، وأولين، والحقيقة أن بعض هؤلاء العلماء قد سبق كنيز في آرائه، وإن لم يُكتب لمؤلفاتهم الذيوع والانتشار لكتابتها باللغة السويدية.

أما الكتاب الأمريكيون، فإنهم لم يساهموا حتى أواخر القرن التاسع عشر في المالية العامة بما يستحق الذكر، ثم ظهرت منذ سنة **1887** مؤلفات مهمة تلمس فيها أثر المذهب الإنجليزي وأثر العلماء الديوانيين الألمان، ككتاب ((الديون العامة)) و((علم المالية)) وكلاهما لهنرى آدمز، و((الضرائب علمًا وعملًا)) لدافيد ويلز، و((نقل واستقرار الضرائب)) و((الضريبة التصاعدية)) لسليجمان.

وقد اضطرت ظروف الولايات المتحدة الأمريكية علماء المالية العامة فيها إلى الاهتمام بمالية الولايات والهيئات المحلية، ولذا وجهوا عنايتهم نحو المسائل العملية، وقد اهتموا منذ منتصف العقد الرابع من القرن الحالي ببحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة والضرائب والقروض وتحليل السياسة المالية.

وفي طليعة الكتاب المحدثين الذين اهتموا بدراسة المالية العامة من الوجهة الوظيفية الاقتصادية والاجتماعية؛ هارولد جروفز، وألفن هانسن، وج. م. كلارك، وهنري، وسيمونس ابا لدنر، وجيمس مارتن، وفيليب تايلور، وهارولد سومرز، وريشارد ، وماسجريف، وريشارد لندهولم.

الفصل السادس

الفكر المالي المعاصر

سردنا فيما تقدم قصة تطور الفكر المالي على مر الأجيال والعصور. ومما لاشك فيه أن تلك التطورات كان لها أثر كبير فيما وصل إليه الفكر المالي اليوم.

ولقد تطورت فلسفة الفكر المالي تطورًا شاملًا منذ أوائل القرن الحالي، وتأثرت في هذا كثيرًا بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز العامة للعمالة والفائدة والنقود، كما تأثرت أيضًا بمجريات الأحداث الاقتصادية العالمية والمبادئ والنظم الاشتراكية المعاصرة.

فقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون أمثال آدم سمث، ودافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وألفريد مارشال، يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائمًا، وبأن موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفًا كاملًا بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي على وجه الإطلاق.

ومن ثم كانوا يؤمنون بمبدأ حيدة السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بميزانية للدولة متوازنة، فالضرائب يجب فرضها بحيث يكون لها

أقل أثر على الإنتاج والأثمان والاستهلاك والتوزيع، والإنفاق لا يتعدى نطاقًا ضيقًا محدودًا.

وبقيت هذه حال السياسة المالية إلى أن تتالت الأزمات الاقتصادية، وعلى الأخص الأزمة العالية التي اجتاحت أرجاء العالم في سنة 1930، وتوالت الحروب وتضخمت ميزانيات الحكومات بسبب هذه الحروب وانتشرت الروح الديمقراطية وسادت المبادئ الاشتراكية كثيرًا من بقاع العالم، وطالب الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة.

وبذا أخذت أفكار الاقتصاد الكلاسيكي تتلاشى تدريجيًا إزاء سيل الأحداث الاقتصادية والمبادئ الاشتراكية المنهمر، فقد أثبت الكساد العالمي الكبير عدم تحقيق التوازن الاقتصادي آليًا، وعدم كفاية أسلحة السياسة النقدية والمصرفية لتحقيق هذا التوازن، كما أوضح بجلاء أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود.

ولما كانت السياسة المالية ذات صلة وثيقة دائمًا بالنظرية الاقتصادية، فإنها تأثرت كثيرًا بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز العامة، تلك النظرية التي هاجم فيها كثيرًا من أفكار الاقتصاديين القدامى، والتي أبان فيها أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الأهلي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أى مستوى من مستويات العمالة والدخل.

ولقد أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة إذ تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي، إنما تمثل قطاعًا حيويًا له أهميته الكبرى وآثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد القومي، فأوضح أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكيف أن السياسة المالية بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة بالتالي، وأوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل العبرة بتوازن ميزانية الاقتصاد القومي، ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل.

وهكذا أخرج كينز السياسة المالية من عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، ويكون بذلك قد قضى على مبدأ حيدة السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدولة.

ونود أن نشير هنا إلى أن كينز قد صاغ نظريته وجاهد كثيرًا لتطبيق أفكاره، وهو متأثر بفلسفة اجتماعية تهدف فيما تهدف إليه لصون النظام الرأسمالي ودعمه وإنقاذه من أية مؤثرات قد تعصف بكيانه، إلا أنه رغم ذلك، فإنه يرجع إليه الفضل فيما قادتنا إليه نظريته من نتائج في ميدان السياسة المالية وفيما أمدتنا به نظريته من أدوات للتحليل الاقتصادي والمالي يمكن تكييفها بما يتفق والأوضاع السائدة في المجتمعات الاشتراكية بصفة عامة.

فمن الواضح أن ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية تختلف في المجتمعات الرأسمالية عنها في المجتمعات الاشتراكية، إذ تقتصر رسالة السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية على موازنة ومساندة الاستثمار الخاص، أما في المجتمعات الاشتراكية فإن السياسة المالية تلعب دورًا إيجابيًا بناءً، إذ يصير العامل المتحرك في ميزانية الاقتصاد القومي لتلك المجتمعات هو الاستثمار العام، لا الاستثمار الخاص – كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية – ومن ثم تبرز أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات.

بحوث للمؤلف

1. ((**نظرية المقدرة على الدفع كأساس للضرائب التصاعدية: تحليل ونقد**)).

أوضحنا في هذا البحث أن الضرائب التصاعدية يجب أن تستند إلى حقائق مستمدة من واقع الحياة الاقتصادية لا إلى نظرية المقدرة على الدفع القائمة على اعتبارات فرضية محضة كفكرة التضحية وفكرة تناقص المنفعة الحدية للنقود.

فمن المعلوم أن الدخول النقدية الصافية إما تنفَق على سلع وخدمات الاستهلاك وإما تدخَّر، وأنه لما كان الميل الحدي للادخار ينمو كلما زادت وحدات الدخل النقدي، فإن آثار ضرائب الدخل التصاعدية تبدو واضحة جلية على حجم المدخرات بصفة خاصة، مما يحق لنا أن نعتبر هذه الضرائب أنها على المقدرة على الادخار طالما أن هذا هو أهم أثر اقتصادي لها.

2. ((**نقد النظرية النيوكلاسيكية لعبء الضريبة**)).

أوضحنا في هذا البحث أن النظرية الكلاسيكية الحديثة، وهي نظرية العبء السائدة اليوم، قاصرة عن استعياب وتحليل جميع العوامل التي لها أهميتها في تحديد نقل عبء الضرائب بصفة عامة، خاصة أنها لا توجه اهتمامها إلى تتبع الآثار الاقتصادية المترتبة على إنفاق الحكومة لإيرادات الضرائب المختلفة في تحليل عبء هذه الضرائب.

وقد بيَّنا في البحث أنه إذا ترتب على إنفاق إيراد ضريبة ما توسع في سوق السلعة الخاصة للضريبة وكان إنتاج السلعة خاضعًا لقانون النفقات المتزايدة، فإن الثمن سوف يرتفع بأكثر من مقدار الضريبة.

ومن جهة أخرى، إذا كان إنتاج السلعة خاضعًا لقانون النفقات المتناقضة، فإن الثمن سوف لا يرتفع بالمرة بل سوف يتحدد عند مستوى يقل عن الثمن الأصلي. ولا شك أن هذه النتائج تخالف ما استقر عليه الرأي طبقًا لمبادئ نظرية العبء التقليدية.

3. ((**طاقة التضحية القومية**)).

أوضحنا في هذا البحث أن الطاقة الضريبية في ذاتها ليست ذات دلالة كبيرة، وأن طاقة التضحية القومية:

تلك النسبة القصوى التي يستطيع الأفراد التنازل عنها لحكومتهم من قوتهم الضرائبية في أوقات الحروب أو خلال فترات الطوارئ الأخرى. – قد تكون أكثر دلالةً وشمولًا.

فطاقة التضحية القومية تعادل الفرق بين الطاقة الإنتاجية القصوى للمجتمع وأدنى مستوى استهلاكي يستطيع الأفراد العيش في حدوده طوال الحرب أو أى طارئ آخر.

وهي بذلك تعبر عن الحد الأقصى لما يستطيع المجتمع أن يضحي به سواء أكان ذلك عن طريق ما يدفعه من ضرائب أو ما يكتتب فيه من قروض أو ما يتحمله من ضغط تضخمي في مستوى الأثمان العام.

4. ((**الضرائب والرسوم السلعية وأثرها على الرفاهة الاقتصادية للمجتمع**)).

أوضحنا في هذا البحث خطأ اعتقاد كثير من الاقتصاديين بأن المجتمع يضحي بقدر أكبر من رفاهيته الاقتصادية لو اضطر لدفع قدر معين من المال عن طريق الضرائب والرسوم السلعية عما إذا اضطر لدفع هذا القدر في صورة ضرائب مباشرة على الدخل، وأثبتنا بيانيًا أنه إذا فرضت الضريبة على سلعة يخضع إنتاجها لقانون النفقات المتزايدة، وبافتراض أن منحنى الطلب على السلعة الخاضعة للضريبة ليس عديم المرونة، فإن الإيرادات الإجمالية سوف تزيد عن النقص المترتب في فائض المستهلك في هذه الحالة، مما يجعل الممول حينئذ يقع على منحنى أعلى من منحنيات السواء عما إذا اقتطع نفس القدر من المال بواسطة ضريبة دخل شخصية.

5. ((**دور السياسة المالية في المجتمعات الاشتراكية**)).

أوضحنا في هذا البحث ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في المجتمعات الاشتراكية عن طريق استخدام معادلتي الدخل القومي أو معادلتي ميزانية الاقتصاد القومي اللتين أدلى بهما كينز، ولكن بعد تعديلهما وتكييفهما بما يتفق وأوضاع المجتمع الاشتراكي.

الفهرس